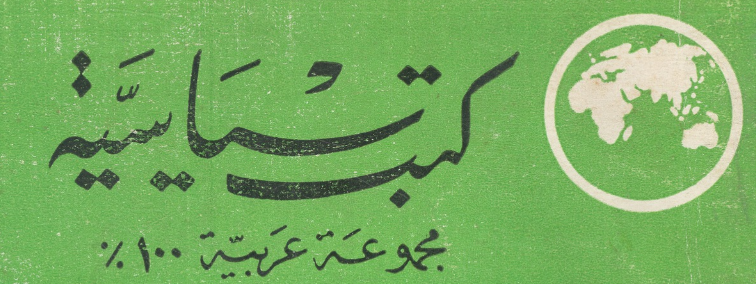


دراسات في القومية الاقتصادية

بقلم: ميشيل ا. هيلبرن
ترجمة: فريد مصطفى
مراجعة: دكتور ابراهيم جمعه

PUBLICATIONS DE L'INSTITUT UNIVERSITAIRE DE HAUTES ETUDES INTERNATIONALES - N° 35

MICHAEL A. HEILPERIN

STUDIES IN
ECONOMIC NATIONALISM



LIBRAIRIE E. DROZ
8, rue Verdaine
GENEVE

LIBRAIRIE MINARD
73, rue Cardinal Lemoine
PARIS V°

1960

كتب سياسية

دراسات في القومية الاقتصادية

بقلم

ميشيل. ا. هيلبرين

ترجمة : محمد فريد مصطفى

مراجعة: الدكتور ابراهيم جمعة

تقديم

كتاب «القومية الاقتصادية» الذى ألفه ميشيل هيلبرين يعد محاولة لشرح نظرية قديمة وضعت تحت اسم جديد ، فقد استخدم المؤلف عبارة «القومية الاقتصادية» لتفسير النظام الاقتصادى الذى تتبعه الدول ذات السياسات القومية •• وقد أورد المؤلف عدة تعريفات لهذه العبارة، ومن بين هذه التعريفات أن القومية الاقتصادية هى المبدأ الذى يهدف الى خدمة الدولة فيجعلها أغنى وأكثر حرية وذلك عن طريق تقوية استقلالها الاقتصادى والبعد به عن التأثر بالنفوذ الأجنبى وعلى هذا فيمكن تسمية القومية الاقتصادية سياسة الاكتفاء الذاتى •

ويتحدث بعد ذلك عن الاكتفاء الذاتى فيقول أن الدولة تلجأ الى هذه السياسة لثلاثة أسباب :

١ ــ الرغبة فى أن تكون الدولة مستقلة عن مصادر الامداد الخارجية •

٢ ــ الرغبة فى تحقيق درجة كبيرة من التنوع فى الإنتاج •

٣ ــ الرغبة فى تخطيط الحياة الاقتصادية •

ويعاود المؤلف الحديث عن الاكتفاء الذاتى ، فيقول : ان هذه

السياسة انتشرت فى الشرقين الأدنى والأوسط خلال القرن الثالث والثانى قبل الميلاد ، وكان الاغريق يعتبرون الاكتفاء الذاتى أساسا للقوة السياسية ، ثم يورد المؤلف رأى البروفسور روسوفتزيف فى هذا الموضوع حيث يقول عن سياسة الاكتفاء الذاتى لدى الاغريق لكى تحقق الممالك الاغريقية أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى ، عملت على تنمية مواردها وتعبئة وتنظيم جميع القوى البناءة للشعب ، ومن أجل تصريف منتجاتها عملت هذه الممالك على فتح أكبر عدد ممكن من الأسواق عن طريق اقامة علاقات تجارية واسعة النطاق .

وأدى مبدأ الاكتفاء الذاتى الى انتهاج الدول لسياسات تهدف الى تعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية .. وكانت مصر بين السلطات الأفريقية التى سارت فى طريق القومية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى الداخلى ونتيجة لهذا انتهجت مصر فى عهد البطالمة سياسة نقدية يمكن أن يطلق عليها اسم «القومية النقدية» .

وبعد ذلك يتحدث المؤلف عن المراحل التى مرت بها القومية الاقتصادية فى مختلف الدول والصور .

وبعد ذلك يتحدث المؤلف عن المراحل التى مرت بها القومية الاقتصادية ، وكيف أنه أيد هذا النظام فى بدء حياته ، ثم تحول عن ذلك التأييد ، وراح يؤيد العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتعاون بين مختلف الدول فى الميادين الاقتصادية .

وفى الفصل الاخير يتحدث المؤلف عن التخطيط الجماعى ،

ويفرق بين هذا النوع من التخطيط وبين التخطيط الاقتصادى .

ويتضح من ثنايا الكتاب أن المؤلف لم يهتم كثيرا بتوضيح رأيه فى كثير من المشكلات الاقتصادية التى أشار اليها فى بحثه ، ولكنه وجه اهتماما كبيرا الى الاستشهاد بآراء الآخرين ، ولهذا نجد رأيه غامضا بعض الشيء بالنسبة لموقفه من الموضوع الرئيسى ، ولكننا نلاحظ بوجه عام أنه لايؤيد هذا النظام كثيرا وبالاخص اشكال القومية الاقتصادية المتطرفة ، وهو يؤيد الى حد ما سياسة الاكتفاء الذاتى وأثرها فى دعم السلام بين الدول .

مقدمة

يعد هذا الكتاب القصير ثمرة دراسة لم تكتمل بعد فى القومية الاقتصادية خلال القرن العشرين ، وقد قمت بهذا البحث على فترات متقطعة ومنذ عدة سنوات .

وقد كان الغرض من الفصول التى يتكون منها هـــذا الكتاب توضيح آرائى فى هذا الموضوع .

وبقيت موضوعات هذا الكتاب موضع جدل ومناقشة بين دارسى العلوم الاقتصادية فى كثير من الدول ، وقد أدت هذه المناقشـــات الى ظهور آراء جديدة سوف أشير اليها فى مكانها من البحث .

وعندما هممت بكتابة هذه المقدمة كانت جامعة جنيف تحتفـــل بمرور أربعمائة عام على تأسيسها ، ولا شك أن القومية الاقتصادية مرت بمراحل مختلفة خلال هذه الفترة الطويلة ، ففى ذلك الوقت كانت الحركة التجارية فى أوج نهضتها ، ثم عادت فتدهورت . . وبعـــد ذلك جاء عصر التجارة الحرة والتوسع العظيم فى التجارة الدولية والتطور الاقتصادى ، وأتت الحرب العالمية الاولى فقضت على

نظام التجارة العالمية الحرة ، وبعد ذلك ظهرت جهود لاعادة بناء هذا النظام ، ولكن هذه الجهود لم يقدر لها النجاح ٠

وآمل أن يعين هذا الكتاب على توضيح المسائل المتعلقة بهـذا الموضوع والمكاسب التي تحقق السعادة الفردية والرفاهية والسـلام للجميع ٠

الفصل الاول

ماهى القومية الاقتصادية

القومية الاقتصادية بمعناها العام هى مجموعة السياسات القومية التى تنظم العلاقة الاقتصادية بين دولة ما وبقية دول العالم .

واذا أردنا تعريفا دقيقا للقومية الاقتصادية فليس ثمة أفضل من أن نذكر ماقاله البروفسور «وليامز رابارد» فى هذا الموضوع .. ففى خطاب له عن القومية الاقتصادية أمام مؤتمر العلوم والفنون بجامعة هافارد قال :

ان تعريف القومية الاقتصادية على أنها اقتصاديات الدول التى تنتهج سياسة قومية لن يكون تعريفا دقيقا أو واضحا .

فهذا التعريف ليس دقيقا ، لان السياسة التى تفخر بها بعض الدول على أنها «قومية اقتصادية» نجدها فى يومنا تمارس فى جميع الدول .. ومعظمها لايشعر بروح القومية .. وهذا التعريف بدوره ليس واضحا لان القومية نفسها فى حاجة الى تعريف ، فالقومية الاقتصادية والقومية السياسية مرتبطتان أشد الارتباط لدرجة أننا اذا أردنا أن نفهم معنى القومية الاقتصادية ، يتعين علينا اولا أن نعرف معنى القومية السياسية .

والقومية السياسية هي العقيدة التي تضع الدولة في أعلى مستويات القيم السياسية ، أي فوق القيم الثلاثة المتنافسة، وهي الفردية والاقليمية والدولية .

ويمضي البروفسور رابارد فيقول : ان « الحاكم القومي لدولة قومية يكون أكثر ميلا لتطبيق القومية الاقتصادية ، ثم يقول أن القومية الاقتصادية المعاصرة لاتميز الدول القومية وحدها ، ثم يصل البروفسور رابارد على أثر ذلك الى النتيجة التالية :

اذا أردنا تعريف القومية الاقتصادية عن طريق الغرض الذي تؤديه ، نستطيع أن نقول أنها المبدأ الذي يهدف الى خدمة الدولة فيجعلها أغنى وأكثر حرية ، وذلك عن طريق تقوية استقلالها عن النفوذ الأجنبي .. وعلى هذا فان القومية الاقتصادية هي الى حد بعيد سياسة الاكتفاء الذاتي القومي .

وبعد ذلك يمضي البروفسور رابارد في توضيح الطريقة التي يمكن اتباعها لتحقيق هذه السياسة التي تسعى الى خلق الاكتفاء الذاتي القومي ، فيقول :

أولا — تسعى القومية الاقتصادية الى قصر استهلاك الدولة على تلك البضائع التي تنتج أراضيها وبأيدي عمالها ، عن طريق اثارة النعرة الوطنية واستخدام بعض الاجراءات القوية ، مثل التعريفة الجمركية ، ومراقبة النقد الاجنبي ، والالغاء المباشر ، وفي هذا النظام تسعى الدول الى اعطاء الأولوية لمنتجاتها القومية ، وتعمل على الحد من استهلاك البضائع الاجنبية .

ثانيا ـ تسعى القومية الاقتصادية الى مضاعفة انتاج جميع السلع التي يزداد عليها الطلب •

ولما كانت سياسة تقييد الصادرات وزيادة الانتاج المحلي لاتستطيع أن توفر للدولة الاكتفاء الذاتي التام في ظل الاوضاع الحديثة ، فان القومية الاقتصادية تسعى في نهاية الامر الى المحافظة على ميزان المدفوعات ، وبذلك تزيد من تدفق الذهب •

وهكذا فان القومية الاقتصادية لايمكن تعريفها بمفردها •• وانما في ضوء السياسات القومية الاخرى •• والآن نريد أن نفرق بين الاكتفاء الذاتي كهدف من أهداف السياسة وبين الاكتفاء الذاتي كنتيجة من نتائجها •

وهناك أسباب ثلاثة تجعل الدولة تسعى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي :

١ ـ الرغبة في أن تكون الدولة مستقلة بقدر الامكان عن مصادر الامداد التي تقع خارج سيطرتها ، وذلك لكي تكون قوية •

٢ ـ الرغبة في تحقيق درجة كبيرة من التنوع في الانتاج والمحافظة على توازن الاقتصاد القومي ، ومثل هذا التنوع يعتبر وسيلة لزيادة الرخاء وتحقيق القوة ، وواضعو هذه السياسة ينظرون اليها على أنها سياسة مؤقتة •

٣ ـ الرغبة في تخطيط الحياة الاقتصادية للبلاد ، لتكون مستقلة

بقدر الامكان عن ظروف الاقتصاد العالمى ، وهنا يتحول الاكتفاء الذاتى الى سياسة تهدف الى ابعاد الدولة عن التيارات الاقتصادية المتضاربة التى تسود العالم .

وفى القرن الحالى استخدم الاكتفاء الذاتى بمعناه الاول خلال العقد الثالث ، وبمعناه الثانى خلال العقد الرابع ، بينما أصبح الاكتفاء الذاتى بمعناه الاول والثالث يستخدم على نطاق واسع منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر .

ومن الممكن القاء مزيد من الأضواء على فكرة القومية الاقتصادية بالنسبة للسياسة الاقتصادية القومية ، ففى هذا العالم الذى ينقسم الى عدد من الدول المستقلة التى تتمتع بالسيادة تكون السياسات ذات طابع قومى ، فهى سياسات قومية ليس فقط عندما تكون مستقلة عن سياسات الدول الاخرى ، ولكن أيضا عندما تكون السياسات القومية للدول المختلفة منسقة ومنسجمة بعضها مع بعض .. ومن الضرورى أن نعترف هنا بأن السياسات التى تظهر نتيجة لاتفاق دولى يمكن اعتبارها أيضا سياسات قومية .. والسياسة الدولية هى عادة مجموعة من السياسات القومية المنسقة ، وأهداف هذه السياسة ووسائلها تكون مرتبطة ارتباطا كليا متماسكا .

وعلى ذلك فان جميع السياسات يمكن اعتبارها سياسات قومية . وفى استطاعة الحكومة أن تتبع «سياسة الاكتفاء الذاتى» بالابتعاد عن التيارات الاقتصادية الدولية أو فرض تعريفات جمركية لحماية

منتجاتها المحلية ، أو « سياسة التعاون الدولى أو التجارة الحرة » ..
والعلاقة بين الفرد والدولة يمكن أن يكون لها أثر كبير على طبيعة السياسات الاقتصادية القومية الموجهة الى العالم الخارجى .. وكلما قلت سلطات الحكومة فى المسائل الاقتصادية ، كلما ازدادت حرية الأفراد فى علاقاتهم التجارية والمالية ، وقلت تبعا لذلك الفرص الكائنة لتطبيق مبدأ القومية الاقتصادية .. ومن الناحية الاخرى ، كلما زادت سلطات الحكومة فى الاشراف على النشاط الاقتصادى للأفراد وتقييده ، كلما اتسع المجال لاتباع سياسة قومية .

والآن يمكن أن نصف القومية الاقتصادية بأنها جميع السياسات التى تميل الى جعل العلاقة الاقتصادية بين المقيمين فى الدولة والشعوب التى يعيش خارج حدودها أكثر صعوبة من العلاقة بين الشعب الذى يعيش داخل حدود الدولة .. وهذا التعريف يشمل «الحماية» داخل نطاق مبدأ القومية الاقتصادية .. والتعريف المحدد للقومية الاقتصادية يستبعد السياسات التى تتدخل فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولكن دون أن تبعد الدولة عن الاتصال بالعالم الخارجى .

والآن هل يمكن ادخال مبدأ الحماية ضمن تعريف القومية الاقتصادية ؟ ان هذا السؤال قد يبدو غريبا لاول وهلة .. ولكننى فى كتاب سابق حاولت أن أفرق بين ماكنت أسميه «بالحماية القديمة التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر» وبين ماأسميه الآن «بالقومية الاقتصادية الجديدة» التى تميز الثلاثين عاما الاخيرة .

فى القرن التاسع عشر نادى كثير من الكتاب ومنهم « الكساندر هاميلتون» و «فردريك ليست» بزيادة التنمية الصناعية للدول المتخلفة عن طريق الحماية الجمركية ، وكان هدف هؤلاء الكتاب هو زيادة التصنيع وتنويع الانتاج فى تلك الدول ، بأكثر مما يمكن تحقيقه فى ظل التجارة الحرة •

وانتقل الآن الى الحديث عن جانب من أهم جوانب القومية الاقتصادية فى العالم المعاصر ، وهو جانب «القومية النقدية» فليست هناك طريقة أفضل اذا ما أريد ابعاد الاقتصاد القومى عن اقتصاد العالم، من قطع الصلة بين عملة هذا الاقتصاد وعملات الدول الاخرى •• ويمكن أن يتم هذا عن طريق السماح لاسعار النقد الاجنبى بالتذبذب أو عن طريق مراقبة النقد الاجنبى •• وليس موضوع هذا الكتاب مناقشة مشكلة القومية النقدية بالتفصيل ، ولكن أهمية هذا الموضوع بالنسبة للقومية الاقتصادية مما يجب أن نبرزه فى هذا المجال • • فالتخطيط الاقتصادى القومى مهما كان غرضه يتطلب ابعاد الاقتصاد القومى عن التيارات الخارجية المؤثرة ، وذلك عن طريق الاشراف المباشر على التجارة الخارجية ، أو اتباع سياسات نقدية قومية مستقلة، وهناك صراع أساسى فى يومنا بين أهداف القومية الاقتصادية وبين المحافظة على قابلية العملة للتحويل والاشتراك فى نظام النقد الدولى الذى يقوم على أساس الذهب •• وليس غريبا اذن أن نرى بعض أولئك الذين يشجعون التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق التخطيط القومى يفضلون القومية الاقتصادية الى جانب بعض الاجراءات الاخرى ويعتبرون ذلك شرطا أساسيا للتخطيط القومى الفعال •

الفصل الثانى

القومية الاقتصادية، والنظام الجماعى والنظام الحر

مهمتنا فى هذا الفصل هى تعريف معنى النظام الجماعى .. ومعنى الاقتصاد الحر ، وعلاقتهما بالقومية الاقتصادية .. ولنبدأ الآن بالنظام الجماعى .

اذا نظرنا الى قاموس اكسفورد المختصر (طبعة ١٩٣٦) نجد أن كلمة النظام الجماعى ظهرت فى عام ١٨٨٠ ، وهى ذات أصل فرنسى .. ونقرأ بعد ذلك انها تعنى «النظرية التى تقضى بأن تكون الارض ووسائل الانتاج ملكا للمجتمع . من أجل منفعة الشعب جميعا» . وهذا التعريف ينصب على الملكية فقط ، ولكن هذا التعريف يثير أسئلة كثيرة : ماهى منفعة الشعب جميعا ؟ وكيف يمكن تحديدها ؟ ومن الذى يحددها ؟ وبأى مقياس ؟ .

وبعد أن تصفحنا القاموس ننتقل الآن الى دائرة المعارف .

تقول دائرة المعارف البريطانية أن النظام الجماعى هو النظرية التى تقرر أن المجتمع والصناعة يجب أن يقوما على أساس الملكية الجماعية بالنسبة للارض ورؤوس الاموال ، أى ملكية وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل .. ومرة ثانية نجد التعريف مقصورا على مسألة

الملكية الخاصة والعامة ، بيما هو يتجاهل مسائل السياسةالاقتصادية وجميع التعريفات التى ذكرناها حتى الآن لم تشر الى علاقة الفرد بالمجتمع ، وهى مفتاح الطريق الى المشكلة كلها .

وتحدث سير الكساندر جراىالاستاذ السابق بجامعة مانشستر عن الاشتراكية فقال : لقد أصبح النظام الجماعى يشير بالتدريج الى ذلك النوع من الاشتراكية الذى يركز اهتمامه على جانب الانتاج .. وبتأميم الصناعة تصبح جميع المشروعات ملكا للدولة ، وعند ذلك يختفى رأس المال الخاص ، وتظهر بدله «رأسمالية الدولة» ويصبح الجميع تقريبا موظفين فى هذه الدولة التى تتمتع بسلطات غير عادية نظرا لانها المتصرف الاول فى كل الصناعات .

والصعوبات التى تواجهها الدولة الجماعية ضخمة للغاية.. ففى هذا النظام تصبح الدولة كل شىء .. وفى بلد تسيطر عليه رأسمالية الدولة تصبح الحياة أقل متعة مما هى عليه فى الوقت الحاضر

وقبل أن نترك هذه النقطة نريد أن نورد رأيا آخر ، فالنظام الجماعى يمكن أن تمتد جذوره فى نوع من الانواع الاساسية للحركة الاشتراكية ، وقد يكون هذا النظام نتيجة للاستياء المتزايد ، ورد فعل للتطرف فى الحرية الاقتصادية ، عندما يبدأ الزعماء الشعبيون فى تأييد الجماهير الساخطة من أجل اقامة حكومة جديدة ومجتمع جديد ،والنظام الجماعى يمكن أن يؤدى الى سيطرة الدولة على كل شىء فى المجتمع ، فتستولى الحكومة على جميع الوظائف والسلطات .

ويتحدث « ايلى هالفى » أحد كبار المؤرخين الفرنسيين عن أسس الاشتراكية فيقول :

فى بداية عصر الصناعة ، وجه الاشتراكيون انتقادهم (للرأسمالية) على أساس مما حدث فى الميدان الصناعى فى شمال انجلترا ، فالآلة التى ضاعفت الانتاج كان المفروض أن تزيد من سعادة أكبر عدد من أفراد الشعب ، وتجعل الرخاء يعم جميع الاوساط وكان المفروض أن تقل ساعات العمل لان الآلات تعمل بسرعة ، ولكن العكس هو الذى حدث •• فنحن لانرى الان سوى عدد قليل جدا من الأثرياء ، فى حين يوجد آلاف من الفقراء •• وعلى عكس ماكان منتظرا زادت ساعات العمل ١٠ ساعات ثم ١٢ ساعة ثم ١٤ ساعة واحيانا ١٦ ساعة كل يوم) ، وأدى تضاعف الانتاج الى وجود فائض ضخم من السلع ، كما أدى الى انتشار البطالة وخلق أزمات اقتصادية •

والآن ، دعنا نرى العلاقة بين النظام الحر وبين الفردية والحرية الاقتصادية • • ونظرا للاهتمام المتزايد الذى يبديه النظام الحر نحو الفرد فاننا نميل الى اعتبار كلمة «الحرية» مرادفا لكلمة «الفردية» ، ولكن الفردية تبدى اهتماما كبيرا بالفرد واهتماماضئيلا بالمجتمع ، والفردية يمكن أن تؤدى الى فوضوية المجتمع بطريقة يمكن أن يصبح فيها المجتمع مهملا تماما •• والمجتمع الحر يمثل نظاما اجتماعيا معينا ، فهو يعترف بضرورة وجود حكومة ، كما يحبذ الديمقراطية •• ومع أن المجتمع الحر يؤكد حق الفرد

الاساسى فى الحرية ويسعى الى تحقيق حياة أفضل له ، فانه لاينسى أن الفرد الحر عليه أيضا واجبات «اخلاقية» وليس من قبيل الاعتباط أن يهتم المفكرون والفلاسفة فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر اهتماما كبيرا بمشاكل الاخلاق الفردية والاجتماعية، وهناك بعد ذلك الواجبات القانونية التى تدور أساسا حول الفكرة القائلة بأن تمتع كل فرد بحريته يتوقف على مدى احترامه لحرية الآخرين .. ونظرا لان المساواة ليست من طبيعة هذه الحياة فانه يتوجب علينا ألا نسمح للفوارق الاجتماعية بأن تقضى على حرية الضعفاء وحقوقهم من أجل منفعة الأقوياء .. وتكافؤ الفرص جزء من العقيدة الحرة وعندما تصبح القوة الاخلاقية غير كافية، يجب على الدولة أن تتدخل لتساعد على توفيرها .

وهناك نقطة ذكرناها من قبل ونريد توضيحها الآن .. فقد لاحظنا أن النظام الحرفى القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين كان بمثابة ثورة على ازدياد سلطات الدولة ، حيث كان النظام الحر قد ذهب بعيدا الى درجة الحرية الاقتصادية ، ولكن هذا أدى فى دوره الى ثورة مضادة تمت نيابة عن العناصر الضعيفة فى المجتمع التى لم تستطع الوقوف على أقدامها . وكانت النتيجة المباشرة للثورة الصناعية فى انجلترا وفى بعض الدول الاخرى ، زيادة ساعات العمل وتشغيل النساء والاطفال ، وزيادة الفقر بدلا من القضاء عليه .

والنظام الحر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر هو الذى أثار الاحتجاج ضد ظروف العمل غير

الانسانية ، والى حد ما كانت الاشتراكية الأولى امتدادا للنظام الحر رغبة فى حماية الحقوق وتوكيدها .. ومن أسف أن يكون النظام الحر قد اتجه فى منتصف القرن التاسع عشر نحو الحرية الاقتصادية وأن تكون الاشتراكية قد اتجهت نحو الجماعية .

واتجاه النظام الحر نحو الحرية الاقتصادية كان راجعا الى عدم الايمان بأن الدولة لها وظائف ايجابية يتعين عليها تنفيذها حتى فى المجتمع الذى يعطى أهمية كبيرة لحقوق الفرد .. واتجاه الاشتراكية نحو الجماعية كان راجعا الى عدم الاعتراف بأن زيادة سلطات الدولة يمكن أن تقضى فى النهاية على حقوق الأفراد . والانتقال من الاشتراكية الاولى الى الجماعية يمكن أن ينسب أيضا الى سيطرة بعض النظريات البراقة على عقول الكتاب الاشتراكيين .. واحدى هذه النظريات تقول أنه عندما تمتلك الدولة الاراضى ووسائل الانتاج يصبح كل فرد فى المجتمع مالكا لها ، وهذه النظرية تستهوى عقول الفقراء ولكن واقعها المطبق لايكون مرضيا .. فمن الناحية العملية تقوم الحكومة بادارة كل شىء نيابة عن المجتمع ، وعندما تقوم الحكومة بادارة كل شىء «نيابة عن المجتمع» فانها تحس على الفور برغبة جامحة فى التحكم والاستبداد[1] .

ومع أن تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية قديم قدم التاريخ فلم يكن هناك أكثر انتشارا فى الماضى من ذلك النوع من المراقبة

(١) لعل الكاتب يقصد هنا الشيوعية التى لا نأخذ بها فى بلادنا .

والتخطيط الاقتصادى الذى تمارسه الدولة الجماعية فى يومنا هذا ومشروعات السنوات الخمس السوفييتية مظهر عملى من مظاهر هذا الاتجاه نحو تخطيط الحياة الاقتصادية للدولة تخطيطا مركزيا، وظهرت خلال العقد الثالث من هذا القرن آراء كثيرة عن التخطيط الاقتصادى المركزى • وقد نودى بهذا النوع من التخطيط على أساس أنه واقعى يحقق المساواة ويضمن الكفاية ، ولكن دون الاشارة الى الآثار التى يتركها التخطيط على حياة الأفراد الذين يعيشون فى مجتمع يأخذ بنظام الاقتصاد الموجه •

والمحاولات العمليه الخاصة بالتخطيط الاقتصادى والتى بذلت خلال العقد الرابع من هذا القرن كوسيلة لمحاربة الكساد لم تنجح — فى المجتمع الغربى — فى تحقيق النتائج المنتظرة •• ويقول أنصار التخطيط أن هذا يرجع الى تخوف رجال التخطيط وترددهم،ولكن عدم التخوف كان سيؤدى حتما الى حكم أكثر استبدادا •• ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت فرص جديدة للقيام بتجارب جماعية وكل هذه التجارب كانت تميل الى ابراز وتأكيد العلاقة بين التخطيط الاقتصادى والقومية الاقتصادية •• وطالما أن هناك دولا مستقلة فان التخطيط الاقتصادى يجب أن يكون هدفا قوميا أساسيا • ومن أعقد المشكلات التى يواجهها أنصار المذهب الجماعى ويتعين عليهم حلها «كيفية التوفيق» بين أهداف اقتصاد عالمى متماسك وأهداف الخطط القومية المستقلة •• وحتى الآن لم يستطع أنصار هذا المذهب

أن يجدوا مخرجا من هذه المشكلة ، وقد اضطروا الى الاستعانة بأساليب القومية الاقتصادية .

وكما ان انصار المذهب الجماعي قد وضعوا سلطة الدولة فوق حقوق الفرد ، فقد جعلوا اهداف التخطيط الاقتصادى فوق اهداف النظام الاقتصادى الدولى ..وقد حلل هذه المشكلة بوضوح البروفسور «روبنز» الأستاذ بمعهد الاقتصاد فى لندن وذلك فى الكتاب الذى ألفه بعنوان التخطيط الاقتصادى والنظام الدولى .

ولكن قد يعترض معترض فيقول ان الاشتراكية حركة دولية فى جوهرها ، فكيف اذن يمكن اعتبارها مصدرا للقومية الاقتصادية؟ ولا يمكننا ان نرد على هذا الاعتراض بالقول بأننا كنا نتحدث عن المذهب الجماعي وليس عن المذهب الاشتراكى ، فمن الواضح أن المذهب الاشتراكى هو أهم مظاهر المذهب الجماعى - ولكن هل الاشتراكية حركة دولية فعلا ؟ ومما لا يخفى أن المفكرين الاشتراكيين فى مختلف الدول قد أثر واحد منهم بآرائه فى آراء الآخر ، كما ان الحركات العمالية الاشتراكية فى الدول الاوربية المختلفة نظمت الرابطة الدولية الأولى فى عام١٨٦٤والرابطةالدولية الثانية فىعام ١٨٩١ ،ولكن هذهالمحاولات لم تكن فىالحقيقةتعبر عن الروح الدولية ، وانما كانت محاولات لانشاء منظمة دولية من العمال بغرض تشجيعهم فى نضالهم ضد « الطبقات الحاكمة » .

وفكرة «التضامن الدولى للعمال »التى أيدتها الحركة الاشتراكية

تأييدا تاما ، كانت تقوم على أساس عدة افتراضات ولكن قد تبين ، أخيرا ان جميع هذه الافتراضات كانت كلها غير صحيحة :

أولا ، لأن مصالح جميع العمال واحدة في أية دولة .

وثانيا ، لأن مصالح العمال واحدة في مختلف الدول .

وثالثا ، لأن حرب الطبقات حقيقة أساسية أهم كثيرا من الارتباط بين الدول أو الصراع الدولى بينها .

وفيما يتعلق بالافتراض الاول والثانى ، فيقول سير الكساندر جراى :

« ان الافتراض بأن هناك تضامنا فى المصالح يربط بين جميع العمال فى شتى انحاء العالم ويعتبر شرطا أساسيا لحرب الطبقات ، افتراض زائف ولا أساس له من الواقع ، وفى أية صناعة قد ينشأ صراع فى المصالح بين الفئات المختلفة ، ففى هيئة السكك الحديدية مثلا نجد ان نظار المحطات وعمال الاشارات وسائقى القطارات ومحصلى التذاكر قد تجمع بينهم مصالح مشتركة ، ولكن ربما كانت لهم فى ذات الوقت مصالح متعارضة ، فاذا ارتفعت مرتبات نظار المحطات ، فان محصلى التذاكر لن يرضوا بذلك ، فهؤلاء العمال قد تفرق بينهم الغيرة كما يوحد بينهم الحب .. وهذا ينطبق ايضا على العمال فى الصناعات المختلفة ممن قد تتعارض مصالحهم بشكل واضح .. فاضراب عمال مناجم الفحم ينتهى حتما برفع أجورهم ، وهذا يؤدى بدوره الى ارتفاع أسعار الفحم ، ويؤثر تأثيرا ضارا على صناعات عديدة تعتمد اعتمادا كليا على الفحم .. وعندما ننظر الى

التضامن المزعوم بين العمال في الدول المختلفه ، نجد ان هذه الفكرة تنهار من اساسها ، فالتنافس بين الدول ينعكس على صورة التنافس بين العمال في مختلف الدول . ولا يمكن القول بأن هذه الأوضاع ربما تتغير ، وانه اذا حصل العمال على نسبة عالية من التعليم بحيث يصبح لديهم وعى خاص بالطبقات فانهم سيتصرفون بطريقة مختلفة .. والحقيقة ان حرب الطبقات ينظر اليها الآن على انها قد اشتعلت فعلا ، وانها ظلت مشتعلة منذ زمن بعيد لاتكاد تصل اليه ذاكرة الانسان ، ولكن حرب الطبقات تعتمد على وحدة المصالح بين العمال ، وفي هذا الوقت بالذات نجد ان وحدة المصالح هذه لاوجود لها في عالم الواقع .

أما فيما يتعلق بالافتراض الثالث ، فقد ثبتت عدم صحته بطريقتين مختلفتين .. فالتاريخ الاجتماعى للولايات المتحدة قد اظهر ان حرب الطبقات ليست شيئا حتميا في اى مجتمع صناعى متقدم ، واثبتت الحرب العالمية الأولى ان مشاعر العمال الوطنية كانت أقوى بكثير من « وعيهم الطبقى » .

ونريد ان ننظر الى هذه المسألة من زاوية أخرى .. أليس من الأفضل أن نقول ان التجارة الحرة او اية سياسة اخرى تهدف الى زيادة الارتباط الاقتصادى في العالم لم تلق تأييدا كبيرا من الكتاب الاشتراكيين ومن نقابات العمال ؟ اننا نجد ـ على العكس ـ ان الكتاب والنقابات كانوا يؤيدون دائما سياسة الحماية وقيود الهجرة ، كذلك أيدوا ابعاد الاقتصاد القومى عن الاقتصاد العالمى

كوسيلة لحماية التخطيط المركزى القومى من أجل توفير « العمل الكامل » و « التنمية الاقتصادية » .. والمفكر الالمانى « نيتشه » الذى يعتبر من رواد الاشتراكية الالمانية ، هو ايضا أحد انصار الاكتفاء الذاتى .

واهتمام عدد من الكتاب الاشتراكيين ، فى الفترة الاخيرة ، بير عصبة الامم والامم المتحدة ، يجب ألا يخفى عنا هذه الحقيقة وهى ان ميولهم الدولية كانت عاطفية وسياسية ، ولكنها لم تمتد الى السياسة الاقتصادية بنفس الطريقة وليس من قبيل المصادفة ان عصبة الامم التى بذلت كل مافى وسعها للعمل على احياء التجارة الحرة واقامة علاقات نقدية ثابتة بين الدول ، كانت متأثرة بفلسفة المذهب الحر . لابفلسفة المذهب الجماعى .. فى حين أن الامم المتحدة التى تأثرت بفلسفة المذهب الجماعى ، لم تنجح حتى الآن فى بناء اقتصاددولى حقيقى .

ولما كان النظام الجماعى يطالب بزيادة سلطات الدولة ، كما يطالب بتخطيط مركزى ، فقد أصبح هذا النظام ــ فى عصر الدول القومية المستقلة ــ القوة الدافعة للقومية الاقتصادية ، وهذه القوة قد اصبح لها تأثير كبير فى أيامنا هذه فى معظم اجزاء الكرة الارضية ، كما اصبحت هذه القوة تشكل خطرا كبيرا على السلام والحرية ، وعلى رفاهية جميع البشر .

الفصل الثالث

القومية الاقتصادية عبر الأجيال

لهذا الفصل غرض متواضع ، ولكنه على جانب كبير من الاهمية، هو تتبع تاريخ القومية الاقتصادية منذ بدء ظهورها • واعتقدان هذه هى الطريقة الوحيدة التى نستطيع بواسطتها القيام بدراسة شاملة لمغزى القومية الاقتصادية فى الوقت الحاضر •

ان تاريخ القومية الاقتصادية او السياسات المماثلة لها تمتد جذوره الى أول فترة سجل فيها تاريخ البشرية ، والدفاع عن هذه القومية قديم قدم النظرية السياسية •• وليس هذا امرا غريبا •• ولم تكن ثمة أية حواجز امام التجارة الدوليــة فى كل من هاتين الحالتين : الاولى : وجود عالم منظم يتكون من دولة واحدة وتوجد فيه اقاليم داخلية وتجارة فردية ، والحـــالة الثانية : هى ان يكون العالم منقسما الى عدد كبير من الدول المستقلة ـ كمـا هو الحـال فى عالمنا اليوم ـ ولكن بشرط ان تمتنع الحكومات عن التدخل فى المعاملات التجارية التى يقوم بها السكان عبر الحدود القــومية .. لاشك أنه فى الحالة الأخيرة سوف تتطور التجارة الحـــرة تطورا طبيعيا .. لأن الحدود السياسية لا تؤثر بأى حال فى العـــلاقات التجارية بين شعوب الأرض . ولم يحدث أن كان للحالة الأولى

وجود فعلى ، مع أن الكثير ينادون بها . وكادت الحالة الثانية تتحقق لفترة قصيرة وفى جزء من العالم ، خـــلال القرن التاسع عشر ، ولكنها لم تعد الآن سوى فكرة تاريخيـــة انطوت على فوائد مادية وأدبية لجميع الأطراف المعنية ، ولم تكن على درجة كافية من القوة تسمح لها بمواجهة عواصف القرن العشرين .

والحكومات المستقلة ـ مهما يكن تنظيمها وفلسفتها وأهدافها السياسية ومساحة أراضيها وعدد سكانها ـ كانت دائما وثيقـــة الاتصال بالتجارة الدولية .. وهذه الحقيقة يجب أن نعرفهـــا من البداية ، لأن أهداف الاقتصاد الدولى والتجارة الحرة تعتبر مبـدأ ثوريا جديدا يمكن توكيده بتأكيد الحرية الفردية والدفاع عنهـا . وليس من قبيل المصادفة أن الثورة على النظم الاقتصادية الموجهـــة فيما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر قد صاحبها ظهور حركات تحررية قومية ، وليس من قبيل المصادفة أيضا أن الثورة على « الدولية الاقتصادية » قد صاحبتها حركات تهدف من جديد الى اخضاع الفرد لسيطرة الدولة .

ويمكننا أن نتصور تطورات القومية الاقتصادية عن طـريق بعض مظاهرها ، ومع أننا نستطيع أن نعود فى ذلك الى الماضى البعيد الا أننا نفضل أن نبدأ بدولة الاغريق ، حيث نجد كثيرا من النظم والنظريات السياسية التى تؤيد فكرة القومية الاقتصادية .

والاكتفاء الذاتى الذى قلنا انه الهـــدف الأول للقـــومية

الاقتصادية ، كان يتمتع باهتمام كبير فى عهد الاغريق ، سواء من الناحية النظرية أو الناحية العملية .. وكان أرسطو يعتبر « الاكتفاء الذاتى السياسى والاقتصادى » شرطا أساسيا لقيام الدولة المثالية ، ولهذا فنحن نقرأ فى كتابه الأول عن « السياسة » :

« عندما تتحد عدة قوى في مجموعة كبيرة فانها تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتى ، فعند ذلك تنشأ الدولة التى تستمد بقاءها من الحاجة الى الحياة ، وتواصل البقاء من أجل تحقيق حياة أفضل ، وعلى ذلك اذا كانت الأشكال الأولى للمجتمع طبيعية ، فان الدولة تكون كذلك » .

ويظهر هذا الاهتمام بالاكتفاء الذاتى فى جميع أعمال أرسطو .. والشيء الذى كان يريد أن يصل اليه يتضح فى كتابه السابع عن « السياسة » . فبعد أن انتهى الى أن الحجم المثالى للدولة هو ذلك الذى يحقق لها الاكتفاء الذاتى ، يمضى فيقول :

« ان هذا المبدأ ينطبق على أراضى الدولة ، فكل واحد يمتدح الدولة التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى ، ويجب على مثل هذه الدولة أن تكون منتجة ، فاذا كانت الدولة تمتلك كل شيء ، ولا تريد شيئا ، فهذا هو الاكتفاء الذاتى » .

وعلى هذا فان الاكتفاء الذاتى ــ فى رأى أرسطو ــ يعنى عدم اعتماد الدولة على العالم الخارجى ، بالاضافة الى قدرتها على أن تحيا حياة طيبة مكتفية داخل حدودها .. وقد ظلت هذه الفكرة قائمة حتى

واحدا وعشرين قرنا من الزمان بعد أرسطو ، ولكن ظهرت من وراءها فلسفة مختلفة تماما . وصاحب هذه الفلسفة هو الفيلسوف الألمانى « نيتشه » ، ويجب أن نذكر هنا أن « نيتشه » ربط بين الاكتفاء الذاتى والتوسع الاقليمى ، فى حين أن أرسطو ربط بين الاكتفاء الذاتى بأقل مساحة ممكنة .

ونترك الآن النظرية السياسية لنعود الى التطبيق العملى لهذه النظرية عند الاغريق ، وليس هناك أفضل من أن أستعين بفقرة مما كتبه سير « ألفريد زيمرن » فى كتابه « الكومنولث اليونانى » :

« من دواعى الفخر أن المدن اليونانية كانت بمثابة ولايات تتمتع بالسيادة والاستقلال التام ، وحبها الشديد للاستقلال كانت تغذيه قرون طويلة من العزلة ، وكان هذا من أقوى العوامل التى دعمت حياتها القومية .. واذا كان على الدولة أن تتمتع بالاستقلال فيجب عليها ألا تحكم نفسها فقط بطريقتها الخاصة ، ويتعين عليها فى ذات الوقت أن تطعم نفسها ، وأن توفر لنفسها الملبس . وليس عليها فقط أن تدير شئونها ، وانما عليها كذلك أن توفر احتياجاتها الخاصة .. والحكم المحلى ، والاكتفاء الذاتى — فى رأى الاغريق عبارتان متكاملتان » .

وانتشرت فكرة الاكتفاء الذاتى فى العالم القديم فى الشرقين الأدنى والأوسط خلال القرن الثالث والثانى قبل الميلاد ، والممالك الاغريقية فى مصر وآسيا الصغرى ، وغيرها من البلاد التى فتحها

الاسكندر الأكبر ، وكون منهـا امبراطوريته التى لم تدم طويلا عرفت كلها آراء الاغريق السياسية ومنهـا نظام الاكتفاء الذاتى .. واعتبر الاغريق الاكتفاء الذاتى أساسا للقوة السياسية ، والحقيقـة أن التطور بدأ من الاكتفاء الذاتى الى التجارة التى تسيطر عليهـا الدولة ، حتى انتهى أخيرا الى الزعامة التجارية . وقد تناول هذا الموضوع بالتفصيل البروفسور روستوفتزيف فى كتابه : « التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للعالم الاغريقى » ، قال :

« لكى تحقق الممالك الاغريقية أكبر درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتى ، عملت على تنمية مواردها ، وتعبئة وتنظيم جميع القـوى البناءة للشعب ، ومن أجل تصريف منتجات بلادها عملت هـذه الممالك على فتح أكبر عـدد ممكن من الاسواق عن طريق اقامة علاقات تجارية واسعة ، وهذا يعنى فتح بلادها لبقية دول العـالم وانهاء عزلتها الاقتصادية .. وأسهل طريقة لتحقيق هذا هى السيطرة على أهم الطرق التجارية البرية والبحرية ، لتضمن لنفسها نوعا من الزعامة الاقتصادية بجانب زعامتها السياسية » .

وجـدير بالذكر أن مبدأ الاكتفاء الذاتى ـ كما يطبق الآن بصورة عملية فى بعض الدول الكبرى ـ قد أدى الى انتهاج سياسات تهدف الى تعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية .. وكانت مصر من بين البلدان الاغريقية التى سـارت فى طريق القـومية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى الداخلى .. ونتيجة لها ، انتهجت مصر فى عهد البطالمة سياسة نقـدية يمكن أن نطبق عليهـا اسم

« القومية النقدية » وقد قال البروفسور روستوفتزيف في هـــذا الصدد : « ان البطالمة انتهجوا سياسة نقدية خاصة بهم بصرف النظر عما حدث في بقية العالم » .

ويقول أيضا : « ان الاجراء الذى كان يصاحب احتكار العملة هو استبعاد رأس المال الأجنبى من سوق النقد المصرى » . ويتحدث البروفسور روستوفتزيف بعد ذلك فيصف كيف أن«القومية النقدية» التى سار عليهـــا البطالمة قد أدت الى تقسيم العـــالم الاغريقى الى منطقتين نقديتين : مصر وبقية هذا العالم ، وكيف أن انعزال مصر الذى كانت له آثار سيئة على مستقبل هذه الدولة ترجع أسبابه الى سياسة القومية الاقتصادية والنقدية التى انتهجتها ، وفى الداخـــل اتبعت مصر فى تلك الفترة اجراءات خاصة بالتخطيط الاقتصادى ، وفى ذلك يقول البروفسور روستوفتزيف :

« ان الاصلاحات التى أدخلها البطالمة تجاهلت تماما جـوهر النظام الإقتصادى الاغريقى : الممتلكات الخاصة التى تحميها الدولة وتعترف بها على أنها أساس للمجتمع ، والحرية الاقتصـــادية التى لا تتدخل فيها الدولة .. ولم يكن فى استطاعة البطالمة القضاء عـلى هذه النظم قضاء تاما لأنها كانت من بين العوامل التى ساعدتهم على تحقيق هدفهم الثانى ألا وهو تحسين الأساليب الفنية وتنمية الموارد الطبيعية للبلاد ، ولكن البطالمة أخذوا يحـدون من هــــذه الحرية بالتدريج حتى يتمشى ذلك مع سياستهم العامة وهى السيطرة المركزية

للدولة على كل وجوه الاقتصاد .. هـــذه المظاهر القديمة ـ رغم القيود ـ لم تختلف تماما من النظام الاقتصادى في مصر » .

وهذا الصراع بين الاقتصاد المفيد من ناحية وبين التقـــدم الاقتصادى من الناحية الأخرى ، لم تستطع أية دولة أن تتغلب عليه خلال الألفى عام التى انقضت منذ انتهاء الحكم البطلمى فى مصر ، ولكن فى يومنا هذا ، أصبح هناك أكثر من دولة مشتركة في هذا الصراع الذى يتحدث عنه البروفسور روستوفتزيف فى الفقرة السابقة ، ويرد البروفسور « لويجى اينودى » أحد رجال الاقتصاد الايطاليين على رأى البروفسور روستوفتزيف فيقول :

« يوجد فى نظام الاقتصاد الموجه الذى وضعه البطالمة ، صفة جوهرية يجب أن نوجه اليها اهتماما كبيرا .. ففى المدينة الاغريقية كان خوف الحرب والقرصنة ، والثورات ، والمصادرة ، والسخرة ، والعبودية كلها تسيطرة مثل الكابوس على أفراد الطبقة المتوسطة خلال القرون الثلاثة الأخيرة قبل الميلاد .. وكان نظام الاقتصاد الموجه غريبا على مصر ، وقد طبق هذا النظام حينذاك تطبيقا تاما ، وهذا النظام قضى على عوامل الخوف التى كانت تملأ العالم الاغريقى ولكن هـــذا الرأى يبدو متناقضا .. فالتنظيمات والبرامج وخطط الانتاج .. أليست كلها وسائل تقضى على الخوف ؟ ولكن الحقيقة أن نظام الاقتصـــاد الموجه فى عصر البطـــالمة كان مرادفا للحـــكم الاستبدادى » .

يقول البروفسور « اينودى » ان هذا هو أسوأ أنواع الخوف بل هو أسوأ من خوف الحرب والثورة والمجاعة والقرصنة ..

تلك خلاصة تطور العلاقة بين القومية الاقتصادية والخوف الفردى فى العالم القديم ، وكانت لهذا التطور آثار عميقة بقيت حتى يومنا هذا ولم تقض القومية الاقتصادية فى العالم القديم بطبيعة الحال على التجارة الدولية ، وكل مافعلته هو أنها استبدلت التجارة الخاصة بالتجارة التى تسيطر عليها الدولة ، بكل النتائج التى يترتب عليها مثل هذا الاستبدال ، فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية والاختيار الفردى ، وفى ظروف معينة نجد أن القومية الاقتصادية تقلل حجم التجارة الدولية عن طريق اهتمامها بالاكتفاء الذاتى . ولكننا فى ظروف أخرى نجدها تتدخل فى كيان هذه التجارة وتؤثر فى تطورها ، اذا كان هذا التطور لا يسير فى اتجاهات سليمة ، أو لا يقوم على أسس اقتصادية بحتة . وما حدث فى ألمانيا النازية يبين لنا أن التجارة الجماعية ربما كانت تجارة متطورة برغم أن هذا التطور كان راجعا الى دوافع عسكرية وسياسية . ولكن هذا النوع من التجارة لم يكن ليتطور عن طريق الاقتصاد الحر الذى يهتم برفاهية الفرد أكثر من اهتمامه بسلطة الدولة .

وليس فى مقدورنا فى هذا الفصل أن نناقش التجربة التى مرت بها الامبراطورية الرومانية فيما يتعلق بالقومية الاقتصادية ، كذلك ليس من الممكن أن نفى هذا الموضوع حقه ، وأن نتناول

جميع التطورات التى حدثت خلال العصور الوسطى .. وليس أفضل من أن نستعين بعدة فقرات من كتاب « تاريخ أوروبا الاقتصادى والاجتماعى فى العصور الوسطى » الذى ألفه هنرى بيرين المؤرخ البلجيكى الشهير ، الكتاب الذى كان وما زال مرجعا يتجه اليه فى هذا الموضوع :

« كان هناك بعض العزاء فى عدم وجود أية عقبات تعترض طريق التجارة بسبب الحدود السياسية ، ولكن قبل القرن الخامس عشر بدأت الأعراض الأولى للحماية تكشف عن نفسها ، وقبل ذلك لم يكن هناك دليل على وجود أية رغبة فى تقوية التجارة القومية عن طريق حمايتها من المنافسة الأجنبية ، وفى هذا الصدد ظهرت النزعة الدولية التى كانت تميز حضارة العصور الوسطى حتى القرن الثالث عشر فى سلوك كثير من الدول .

« وفى ظل النفوذ البيزنطى والاسلامى فى صقلية وأفريقيا ، نستطيع أن نلاحظ بوادر تدخل الدولة فى النظام الاقتصادى » .

وقد أدى ظهور المدن الى تطور « الحماية المدنية » .. حدث هذا خلال القرن الرابع عشر ، ويقول بيرين فى هذا الصدد : « ان المستهلك أصبح تحت رحمة المنتج » نتيجة لذلك .

ولكن التاريخ لم يقف جامدا ازاء هذا التطور .. فالقرن الرابع عشر الذى شهد الحماية المدنية فى أقوى مظاهرها ، كما شهد مجىء السلطة الملكية فى ميدان التاريخ الاقتصادى .. فالممالك تركت

النشاط الاقتصادى لرعاياها . وكانت المدن تضع القوانين واللوائح فقط لرعاياها . وهكذا ، قرب نهاية العصور الوسطى ، بدأت الدولة تتخذ اتجاها تجاريا .

وكان واضحا من سلوك بعض الحكومات فى أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر أنها ترغب فى حماية الصناعة والتجارة التى يمارسهما رعاياها من أية منافسة أجنبية ، وأن تدخل أنواعا جديدة من النشاط فى بلادها . وكانت تلك بداية عملية تهدف فى المدى البعيد الى التخلص من دولية العصور الوسطى ، والأخذ بنظام الحماية .

وننتقل الآن الى فترة تعتبر بالنسبة لهذا البحث على جانب كبير من الأهمية . هى الفترة التى ترجع بنا الى الوراء ثلاثة قرون تقريبا ، خلال القرن السادس عشر والسابع عشر – وتتضمن ظهور فكرة الدولة القومية وتطورها .. واقتصاديات هذه الفترة ، وخاصة تنظيم الدولة للتجارة الخارجية نيابة عن السلطة القومية ، كانت تعرف « بالنظام التجارى » أو « الحركة التجارية » .

والدول التى انتهجت سياسة اقتصادية تقوم على أساس « النظام التجارى » كانت تخضع لحكومات استبدادية قوية وملكيات مطلقة قامت على أنقاض النظم الاقطاعية المركزية ، وكان الحكام فى هذه الفترة يتمتعون بسلطات ضخمة يمارسونها بالنسبة لنشاط رعاياهم ، بينما كانت الحريات الفردية مقيدة تماما .. والثورة التى

قامت ضد ذلك « النظام التجارى » كانت مرتبطة بتطور المبادىء الديموقراطية ، وفى انجلترا بدأت الثورة الديموقراطية فى الربع الأخير من القرن السابع عشر ، وفى فرنسا ظهرت هذه الثورة بعد ١٠٠ عام من هذا التاريخ .. والسياسات الداخلية لهذه « النظم التجارية » كانت تختلف اختلافا كبيراً ، كما حدث بين فرنسا من ناحية وانجلترا من الناحية الأخرى • وكان ثمة بعض التشابه فيما يختص بسياسة الإقتصاد الأجنبى ، أى أثر الدولة على سير التجارة والأموال الأجنبية •

ونستطيع أن نقول ان « النظامالتجارى » أدىالىظهورمجموعة من النظريات التى تفسر وتبرر تدخل الدولة لتنظيم وتوجيه وتقييد العناصر المتعددة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وهذه النظرياتكان مبعثها الاهتمام بالسلطة القومية والرخاء الوطنى •• وفىالقرنالتاسع عشر ، سار العالم بعيدا فى اتجاه التجارة الحرة والدوليةوالاقتصادية وأصبحت « الحركة التجارية » تاريخا وأصبحنا ننظر الى النظريات الاقتصادية الخاصة بالنظام التجارى والحركة التجارية على أنها من غرائب الماضى •• ومنذ ذلك الوقت ، وبدلا من أن نتقدم فى اتجاه التجارة الحرة ، رجعنا القهقرى ٢١٥٠ عاما الى الوراء ! وقد كتب « فيليب بالك » أحد المهتمين بالحركة التجارية فى مقدمة كتاب له عن «سياسة الحركة التجارية » ان النظام الجماعى الحديث الذى يشمل الدول السوفيتية والفاشية والنازية يعد فى كثير من النواحى أحياء لأفكار ونظريات الحركة التجارية •

والحقيقة ان القومية الاقتصادية فى منتصف القرن العشرين قد نبعت من مصدرين مختلفين لا من مصدر واحد ، الأول : النظام التجارى ، والثانى : نظرية « العزلة القومية » التى ترجع الى عهد الفيلسوف الالمانى « نيتشه » ، والثانى منهما على جانب كبير من الأهمية .

وكان النظام التجارى يتضمن عناصر معينة لاتوجد فى عالمنا المعاصر مثل الاستعمار ، وعناصر أخرى واضحة فى مجتمعنا الحالى مثل الاهتمام بميزان المدفوعات وتوفير العمل الكامل .

وتعزى نهاية النظام التجارى الى كثير من الأسباب ، فالنظام التجارى الذى كان مرتبطا أشد الارتباط بالدولة وبكيانها وسلطانها . اختلفت مظاهره العملية من بلد الى آخر .. وانهار هذا النظام التجارى فى فرنسا على أثر انهيار الملكية المطلقة ، وانتهى النظام التجارى البريطانى الذى كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنظام الاستعمارى القديم فى بريطانيا على أثر نشوب الثورة الامريكية . والثورة الصناعية التى ظهرت فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت عاملا جديدا عجل بالقضاء على القيود التى تميز بها النظام التجارى . « والتجارة الحرة » التى نادى بها « آدم سميث » فى عام استقلال أمريكا أصبحت حقيقة من حقائق السياسة البريطانية بعد ذلك بسبعين عاما .

وعندما قررت بريطانيا العظمى أن تترك الزراعة من أجل

الاهتمام بالصناعة قررت أيضا قبول مبدأ العلاقات الاقتصادية الدولية كحقيقة أساسية من حقائق الحياة .. والاضطراب الدولى يؤدى بطبيعته الى ظهور القومية الاقتصادية . وكان السياسى البريطانى « كوبون » يعتقد أن التجارة الحرة يمكن أن تحقق السلام . وقد ننظر بعين الشك الى هذا الاعتقاد فى الوقت الحاضر ، ولكن تجاربنا تبين لنا ان الخوف من الحرب أو الاستعداد للحرب يؤدي الي ظهور القومية الاقتصادية ، فى حين أن الأمن السياسى يعد شرطا أساسيا للدولية الاقتصادية . ويمكن القول أيضا ان القومية الاقتصادية تميل الى تعريض السلام للخطر وجعل الصراع أمرا محتملا .

وعلى انقاض الحركة التجارية بدأت تظهر صور جديدة من القومية الاقتصادية واتخذت هذه الصور على طول القرن التاسع عشر شكل الحماية الحرة لا شكل القومية الاقتصادية كما أوضحنا فى الفصل الأول .. ومع ان الثورة الأمريكية كانت فى أحد مظاهرها ثورة على الحركة التجارية ، فان الكساندر هاميلتون ، أحد دعائم هذه الجمهورية قد وضع الأساس الفكرى والعملى لشكل جديد من أشكال القومية الاقتصادية فى الكتاب الذى ألفه بعنوان : « تقرير عن موضوع الصناعة» ويعد هذا التقرير أهم رد على مبادىء التجارة الحرة التى وضعها آدم سميث فى كتابه « ثروات الأمم » ، والتقرير من الناحية الأخرى يعتبر بمثابة حجر الزاوية لسياسة الحماية الامريكية .. وكان الكساندر هاملتون مهتما فى أيامه ، على نحو مايهتم ساسة الدول المتخلفة اليوم ،

بالدول الصناعية الفنية . وفي عهد هاميلتون كانت بريطانيا الدولة الصناعية الفنية القائمة ، وكان تقدمها الصناعي يعد مثلا رائعا أرادت هذه الجمهورية الشابة أن تحذو حذوه .

وفي ۱۷۹۱ كانت « الحركة التجارية » تتصدع ، وكانت التجارة الحرة قائمة فقط على الورق ، وكان تدخل الدولة في التجارة الخارجية هو القاعدة ، حتى في انجلترا .. ونادى هاميلتون باتخاذ اجراءات حكومية لتشجيع الصناعات المحلية ، لا بسبب اهتمامه بالتجارة الخارجية أو ميزان المدفوعات ، ولكن بسبب اهتمامه بتطوير الاقتصاد الداخلي للولايات المتحدة ، ويتضح هذا في رأيه التالي الذي أورده في تقريره المذكور .

من الأفضل أن نعدد الظروف الرئيسية التي يمكن أن نستنتج منها أن المنشآت الصناعية لا تساعد فقط على ايجاد زيادة فعلية في الانتاج والايرادات في الدولة ، ولكنها تساهم مساهمة أساسية في مضاعفة الانتاج والايرادات بشكل لم يكن يتحقق لولا وجود هذه المنشآت وهذه الظروف هي :

١ ـ تقسيم العمل .

٢ ـ التوسع في استخدام الآلات .

٣ ـ زيادة توظيف أفراد المجتمع الذين لا يشتركون فعلا في هذا العمل .

٤ ـ زيادة الهجرة فى الدول الأجنبية .

٥ ـ اتاحة الفرصة لظهور المواهب المختلفة التى تميز بين الأفراد .

٦ ـ فتح المجال أمام المشروعات المختلفة .

٧ ـ ايجاد طلب مستمر وثابت على الانتاج الزائد للأراضى .

وجدير بالملاحظة ان « هاميلتون » اقترح استخدام الاعانات الحكومية لتشجيع الصناعات المحلية ، بنفس الطريق التى تستخدم بها التعريفات الجمركية للحد من منافسة البضائع الأجنبية . وقال فى هذا الصدد :

« ان استبدال الصناعات الأجنبية بالصناعات المحلية معناه انتقال الأرباح التى قد تحققها الدولة من استخدام الآلات بنفسها الى الدولة الأجنبية .. »

ومع أن « هاميلتون » يشير فى هذه الفقرة الى صناعة المنسوجات، الا أن اقتراحه هذا يمكن أن يطبق بصورة عامة على معظم الصناعات .

وسيأتى الوقت الذى يجب أن نتساءل فيه عما اذا كانت الصناعة المحلية الجديدة المتطورة يمكن أن تنتج بضائع رخيصة وجيدة مثل البضائع التى تستورد من الخارج .. والجدال بين الحماية والتجارة الحرة يقوم على هذا الأساس ولكن اهتمام « هاميلتون » كان موجهـ قبل كل شىء الى خلق صناعات جديدة على أساس ان هذه الصناعات

ستصبح على جانب كبير من الأهمية عندما تصل الى درجة الكمال .. ونظريته التى طورها بعض الاقتصاديين من بعده - ولخصه « فردريك ليست » - أصبحت تعرف بنظرية « حماية الصناعات الناشئة » ، وتطبيق هذه النظرية على الصناعات المكتملة يعتبر خطأ كبيرا ، ومع ان الكساندر هاميلتون يعتبر رائد الحماية الاقتصادية فى أمريكا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فاننا لانستطيع أن نعتبره مسئولا مسئولية كاملة عن نوع الحماية الذى ظهر فى أمريكا فى أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين .. ونظريات هاميلتون يستخدمها اليوم زعماء الدول المتخلفة ، بالاضافة الى نظريات وسياسات أخرى أقل أهمية .

والتشجيع المصطنع للصناعات الجديدة يمكن تبريره من الناحية الاقتصادية اذا كانت هذه الصناعات لاتحصل على مزيد من الاعانات من الدولة بمجرد أن تكتمل نموها ، والنظرية الخاصة بزيادة تنوع الأعمال والخبرات داخل الدولة يمكن تبريرها على أسس أخرى غير الأسس الاقتصادية ، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن نستفسر عن نتائج هذا التنويع بالنسبة للأسعار المرتفعة التى يتعين على رجل الشارع أن يدفعها مقابل مايشتريه ، وهذا هو الأساس الوحيد الذى يجب مراعاته عند اتخاذ أى قرار اقتصادى .

ومع أن اهتمام الكساندر هاميلتون كان موجها الى تنمية الصناعات الجديدة فانه يعتبر مقترحاته على جانب كبير من الأهمية بالنسبة

للزراعة أيضا ، فقد وجه الاهتمام الى النتائج التى يتعرض لها المنتجون الزراعيون الامريكيون بسبب الاضطراب الناتج عن التذبذب فى الطلب الأجنبى .. وأشار الى أن نمو الصناعة مع تشجيع الهجرة سيزيد السوق المحلية الخاصة بالمنتجات الزراعية .. وكان رأى هاميلتون أن السوق المحلية لها الأفضلية على السوق الأجنبية ، لأنه يمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها .. وعاد هاميلتون الى هذا الموضوع فقال : « يبدو أن هناك أسبابا قوية لاعتبار الطلب الأجنبى على المنتجات الزراعية الفائضة عاملا لا يمكن الاعتماد عليه وان هناك رغبة فى استبدال السوق المحلية بالطلب الأجنبى ، ولحماية هذه السوق ليست هناك من طريقة سوى زيادة المؤسسات الصناعية .

وتطورت نظرية الصناعات الناشئة بعد ذلك، ووصلت الى صورتها الكاملة على يد الاقتصادى الالمانى « فزدريك ليست » الذى وضع كتابا عن « النظام القومى للاقتصاد السياسى » . ومن الخطأ بطبيعة الحال أن نعتبر « هاميلتون » و « ليست » متفقين فى كل شىء، فأوجه الاختلاف بينهما تفوق أوجه الشبه ، فليس هناك شىء عدوانى نحو العالم الخارجى فى نظرية هاميلتون الخاصة بالحماية الاقتصادية ، ولكن « ليست» يهتم اهتماما كبيرا باعتبارات السلطة والسياسة الاقتصادية بالنسبة للدولة فى رأيه وسيلة لتحقيق تطورها وازدهارها ، وهو يؤيد امتلاك الدولة لمساحة كبيرة من الأراضى ، وعدد كبير من السكان، ويشترط تمتعها بنظام اقتصادى متوازن ، ويؤكد ان الدولة يجب أن تحصل

على قوة عسكرية كبيرة لتحمى استقلالهـا السـياسى وتؤمن طرق تجارتها ، وعلى عكس « هاميلتون » ، يهتم « ليست » بايجاد منفـذ للسكان الزائدين كما يؤكد الحاجة الى المستعمرات .

والملاحظة التالية التى توضح الفرق بين فلسفة «ليست» وفلسفة « هاميلتون » قد أشار اليها وليام رابارد فى مقاله عن « الخطر المشترك للتسلح الاقتصادى والعسكرى » ..

يقول رابارد : ان « ليست » يؤمن بأن « الحماية الصناعية ليست نتيجة زائفة للتفكير السياسى كما تعودنا أن نسمع فى المدرسة، فالتاريخ يبين لنا ان قيود التجارة قد ظهرت اما نتيجة للجهود الطبيعيـة التى تبذلها الدولة لتحقيق الرخاء والاستقلال والقوة ، واما نتيجة للحروب والاجراءات التجارية المعادية التى تتخذها الدول المتفوقة صناعيا » .. وعلى هذا فان « ليست » يعتبر الحرب سندا دائما لسياسة الحمـاية ويوجه رابارد اهتمامنا الى النتيجة التى وصل اليها « ليست» ، وهى أن « الحرب التى تحول الدولة من بلد زراعى الى بلد صناعى زراعى تعتبر نعمة لهذه الدولة ، فى حين ان السلام الذى يعود بالدولة الى الطريق الزراعى بعد أن كانت تسير فى الطريق الصـناعى ، يعتبر بطبيعة الحال أكثر ضررا من الحرب » ، وهنا ترفع القومية الاقتصادية رأسها القبيح ، وبدلا من أن تكون وسيلة للقومية السياسية ، تبـدو وكأنها سياسة ترحب بالحرب كوسيلة لتحقيق أهـداف اقتصـادية معينة .

وبمجرد أن تطورت الصناعة الامريكية ، وأصبحت الصناعة الالمانية على جانب كبير من القوة ، لم تعد آراء « هاميلتون »و«ليست» تناقش فى هاتين الدولتين مع انها مازالت تتردد فى الدول الأخرى يرددها ساسة هذه الدول .. ولكن الصناعات الناشئة التى تخضع للحماية مازالت مرتبطة بالدولة ، وكان البعض يصر على أن تكون حماية الصناعات الناشئة بمثابة حماية للمصالح العامة ، وهذهالمصالح تعتبر مسئولة الى حد كبير عن ظهور نظرية الحماية الاقتصادية فى أوروبا الغربية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشروالفترةالأولى من القرن العشرين ، كما أنها مسئولة أيضا عن استمرار بقاء نظرية الحماية فى الولايات المتحدة .

والحماية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر كانت وسيلة معتدلة لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، على عكس القيود التجارية الشديدة التى اتبعت فى القرون السابقة وأهمها التعريفات الجمركية لم تؤثر فى نظام الاسعار ، ولم تقطع العلاقات القائمة بين الأسواق العالمية ولكنها أثرت فى توزيع الموارد والصناعات فى جميع أنحاء العالم،وظل نظام الأسواق والاسعار يؤدى عمله دون توقف .. وكان نظام الحماية فى القرن التاسع عشر ينطبق فى المجتمعات الحرة ، فى وقت كانت فيه سلطات الدولة الاقتصادية ضعيفة فى جميع أنحاء العالم الغربى،وكان هنالك فى تلك الأيام اهتمام كبير فى كل مكان بخلق اقتصاد عالمى متطور ، فنمو التجارة ، واستمرار التعامل على أساس الذهب،وتدفق

رءوس الأموال من بلد الى آخر ، وبسهولة الهجرة ، بكل تلك كانت علامات تدل على مدى الاهتمام بالإقتصاد العالمى .. وكانت القومية السياسية قائمة ولكن الديموقراطية المتخزرة كانت تتغلغل بشكل واضح في جميع النظم الجماعية ، والدليل على ذلك تحرر النظام القيصرى في روسيا بعد عام ١٩٠٥ . وكان الاقتصاد العالمى ينمو ويتسع بصفة مستمرة ، ووقع الصدام بين القوميات القوية الذى انتهى بنشوب الحرب العالمية الأولى حدث في وقت كان العالم يقترب فيه بشكل واضح من تحقيق اقتصاد عالمى متكامل .

والاعتراف بذلك لايعنى انكارنا ان سموم الحماية الاقتصادية كانت لها آثار خطيرة على مستقبل العلاقات الدولية ، فالحرب العالمية الأولى أوقفت تيار الاقتصاد العالمى ، وأدت الى ظهور القومية الاقتصادية طبقا لنظرية « ليست » وفى استطاعتنا أن نحدد الطريق الذى كانت ستسلكه الاحداث لو لم تقم الحرب .. هل كانت مقدرا الحماية الامريكية والالمانية والروسية أن تستمر فى تطورها ؟ .. هل كانت بريطانيا العظمى ستستسلم لاغراء أتباع جوزيف تشمبرلين فتتخلى عن نظام التجارة الحرة ؟ ان أحدا لايستطيع أن يجزم برأى فى هذا ولكن ليس هناك شك فى أنه حتى ولو لم تنشب الحرب العالمية الأولى ، فان التجارة الحرة كانت ستحتاج الى عدد من الأبطال الجدد الأقوياء المتحمسين لها فى القرن العشرين حتى تستمر فى طريقها نحو تحقيق التكامل الاقتصادى العالمى التام ، بدلا من أن يمزقها تيار الحماية القوى .

والتجارة والحرب لايجتمعان معا ، فنشـــوب حرب على نطاق عالمى ، وقيام حرب تستنفذ جميع موارد الدولة المحاربة ، لايمكن الا أن يقضى على العلاقات الاقتصادية الدولية ، فقد انهار مســـتوى الذهب الدولى تحت ضغط الحرب ، وفرضت قيود شاملة على التجارة والدفع ، وقطعت خطوط التجارة وتطلبت احتياجات الحرب ســلطة اعتراض قوية على القرارات الخاصة بنظام الأسعار .. وكانت القومية الاقتصادية هى « المنتصر الحقيقى » فى الحرب العالمية الأولى ، تماما كما كانت « الجماعيـــة » هى المنتصر الحقيقى فى الحرب العالميـــة الثانية .

ونأتى الا ن الى الاحداث التى يعرفها القارىء المتقدم فى السن ، ويجهلها القارىء الأصغر سنا . فاعادة بناء الاقتصاد بعـد عام ١٩١٨ تحت رعاية عصبة الأمم ، ثبت أنه ينــطوى على خطر كبـير نظرا للاتجاهات المتعارضة التى كانت تسود العالم فى العقد الثالث من هذا القرن . فاعادة تنظيم النقد قد نفذ باعتباره أجدر الموضوعات وأكثرها أهمية فى فترة مابعد الحرب . وكان هناك توسع كبير فى تحركات رءوس الأموال الدولية ، وبخاصة رءوس الأموال التى تخرج من الولايات المتحدة .. وأعيد فتح الطرق التجارية بسرعة ، ومع هذا فان أساس هذا البناء كان ضعيفا ، فالتنظيم النقدى كان سطحيا وتبين فى ذلك الوقت انه كان زائفا .. وكانت تحركات رءوس الأموال نتيجة لنشاط التجارة ، ولم تكن نتيجة لاهتمام البنوك باستغلال الفرص الاقتصادية فى الدول المقترضة .. وكثير من هذه الاستثمارات حملت

معها بذور الفشل وماهو جـــدير بالملاحظة ان ربط الاستثمــارات الأجنبية التى تقوم على أساس غير سليم ، بالاضافة الى الأخطاء الفنية التى ينطوى عليها المعيار الجديد للذهب قد ساعد عـلى ظهور موجـة من التضخم بدت آثارها فى جميع انحاء العالم ، ونتجت عنها أضرار خطيرة ظهرت بوضـوح فى موجـة الكســـاد المدمر الذى جاء فى أعقابها •

والدولية المالية التى ظهرت فى العقد الثالث من هـــذا القرن كانت تتعارض تماما مع السياسات التجارية المقيدة فى ذلك الوقت كما كانت تتعارض مع انتشار القومية النقدية •• ولسنا ننكر أن مراقبة النقد الأجنبى وقيود الاستيراد التى ظهرت خلال الحرب العالمية الأولى سرعان ما اختفت من جديد ، ولكن القومية الاقتصادية كانت قوية فى ذلك الوقت ، كما كانت تتطور بصورة مستمرة ، سـواء فى الدول القديمة أو فى الدول التى نالت استقلالها أو التى تكونت حديثا بعد مؤتمر باريس عام ١٩١٩ وتأثرت الدول « الحديثة » بنظرية « الصناعات الناشئة » ، والدول القديمة بنظرية حماية المصالح العامة •• وفى بريطانيا العظمى كان ازدياد الميل نحو الحماية الاقتصادية من الأغراض التى تشير الى التدهور الاقتصادى ، وفى الولايات المتحدة كانت هـــذه الحماية نتيجة لفشل الكونجرس والحكومة والشعب فى فهم الآثار التى ترتبت على التغيير الشامل فى موقف الولايات المتحدة من الشئون الدولية • وبعد التطور السريع الذى مرت به الولايات المتحدة أصبحت هذه الدولة الزعيم الجديد للاقتصاد العالمى وورثت الولايات المتحدة

عن الدول القديمة مسئوليات ضخمة بعد أن عجزت تلك الدول عن القيام بها بسبب ما أصابها من آثار الحروب ، ولكن الولايات المتحدة لم تكن قد بلغت درجة كافية من النضج تسمح لها بالقيام بهذه المسئوليات بطريقة حكيمة ، ولهذا شهد العقد الثالث من هذا القرن كثيرا من القروض الأجنبية التى تقدم بدون تمييز ، كما شهد ارتفاعا كبيرا فى التعريفات الجمركية .. ولهذا أيضا أخفق الكثيرون فى معرفة ان الدولة المقرضة يجب أن تسير نحو التجارة الحرة ولا تبعد عنها اذا كانت تريد أن تتجنب الوقوع فى خسائر ضخمة .

وانتهى هذا العقد الثالث الذى افتقر الى الحكمة الى أخطر أزمة اقتصادية عرفتها العصور الوسطى من قبل ، فقد أدى ذلك الى ظهور كساد مدمر فى العقد الرابع ، كما أدى الى انتشار العقائد والأساليب الجماعية فى جميع أنحاء العالم بما فى ذلك بعض دول الغرب ، أضف الى ذلك تدهور وقتى أصاب نظرية الدولية الاقتصادية ومذهب التحرر الاقتصادى .. وظهرت القومية الاقتصادية من جديد بعد أن اختفت أكثر من قرن ، وظهرت هذه القومية الاقتصادية أولا فى صورة حركة تجارية جديدة ثم فى بعض الصور المتطرفة التى كان ينادى بها الفيلسوف الالمانى « يوحنا نيتشه » عام ١٨٠٠ ، وظهرت آراء نيتشه عن الاكتفاء الذاتى القومى .. أذاع هذه الآراء وألبسها ثوبا جديدا « جون مينارد كينز » عام ١٩٣٣ ، وهو من أبرز المفكرين الاقتصاديين فى هذا القرن .. استطاع « كينز » فى هذه الفترة الدقيقة أن يضع

مواهبه الضخمة الفكرية والأدبية وقدرته الفائقة على الاقناع في خدمة القومية الاقتصادية .

ولكن الذى طبق نظريات نيتشه تطبيقا عمليا لم يكن أحد المفكرين ، وانما كان واحدا من الرجال الصليبيين : هودكتور «هيمار شاخت » الالمانى الذى يعتبر واضع السياسة الاقتصادية النازية . وفى منتصف العقد الرابع من هذا القرن ساعدت سياسة «شاخت » على تحقيق الاكتفاء الذاتى لالمانيا عن طريق أساليب التجارة الجماعية التى كانت تشمل « الغزو السلمى » لجارات ألمانيا فى حوض نهر الدانوب كمقدمة ضرورية لزحفها العسكرى على النمسا عام ١٩٣٨ ، وعلى براغ عام ١٩٣٩ ، وكمقدمة للحروب العدوانية التى بدأتها المانيا فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وهكذا وضعت نظرية نيتشه موضع التنفيذ بعد ١٣٠ عاما من ظهورها .. وساعدت آراء « شاخت » عن القومية الاقتصادية على بلورة السياسة الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفييتى الذى يعتبر اليوم من أقوى معاقل القومية الاقتصادية فى العالم .

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ظلت القومية الاقتصادية القوة السائدة فى معظم دول العالم ، ومع ان أكثر صورها تطرفا وهى التى نادى بها « نيتشه » كانت تقتصر على الكتلة السوفيتية فان كثيرا من الدول الأخرى ظلت تفرض قيودا على تجارة المدفوعات لكى تحمى خططها القومية الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، وميزان

مدفوعاتها ورصيدها من النقد •• وسيجد القارىء في الفصل الختامى لهذا الكتاب مناقشة للنظريات الأساسية التى ظهرت منذ الحرب العالمية الثانية ، والتى تؤثر في السياسات الاقتصادية القومية التى تطبق على نطاق واسع في الوقت الحاضر •

والشيء الذى يجب أن نلاحظه في ختام هذا الفصل الذى تناولنا فيه موضوع « القومية الاقتصادية عبر الأجيال » ، هو أنه قد ظهر فى أواخر العقد الخامس من هذا القرن حتى الوقت الحاضر تيار مضاد للقومية الاقتصادية ، واذا استمر هذا التيار الذى يقتصر فى الوقت الحاضر على العالم الغربى ، فانه قد يبدأ عصر جديد فى تاريخ العالم الاقتصادى ، وقد يجد المؤرخون فى المستقبل أن تيار القومية الاقتصادية الذى بلغ ذروته فى أواخر العقد الرابع قد تحول تحولا خطيرا فى بداية العقد السادس من هذا القرن •

الفصل الرابع

رأى كينز فى القومية الاقتصادية

كان لآراء « نيتشه » عن الدولة الجماعية ، أثر كبير على نظريات العصر الحديث ، ويمكن معرفة هذا الأثر من كتابات « جون مينارد كينز » أبرز الاقتصاديين السياسيين فى الربع الثانى من القرن العشرين ، فبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ثار كينز على النظام الدولى المتبع فى معيار الذهب ، وجعل من نفسه مدافعا عن الاستقلال النقدى القومى ، ثم لعب بعد ذلك دورا بارزا فى اخراج بريطانيا العظمى من ميدان التجارة الحرة ، وكانت خطورته التالية هى مناداته بالاكتفاء الذاتى القومى .. وبعد أن سار فى هذا الطريق ، تغيرت آراؤه خلال الحرب العالمية الثانية وأصبح فى الفترة الأخيرة من حياته من أشد المؤيدين للتعاون الاقتصادى الدولى الذى يقوم على أساس المشاركة الانجلو أمريكية .

وكانت أول تدريبات كينز فى ميدان الاقتصاديات القديمة ، وقد تطبع بتقاليد التجارة الحرة التى كان يتميز بها اقتصاد بريطانيا ، وتمسك بهذه الآراء تمسكا شديدا حتى يناير سنة ١٩٥٣ ، وفى ذلك الوقت ، كان كنز رئيس تحرير سلسلة من النشرات الخاصة التى أصدرتها صحيفة مانشستر جارديان تحت عنوان « اعادة تعمير أوروبا »

وظهر أول عدد من هذه السلسلة فى ٢٠ ابريل سنة١٩٢٢ ، وفى هذا العدد نستطيع أن نقرأ المقال الافتتاحى الذى كتبه كينز تحت عنوان :

« المحافظة على استقرار العملات الأوروبية : خطة لمدينة جنوا » • وفى هذا المقال يتحدث كينز عن رأيه فى التنظيم النقدى فيقول :

« اننى لا أرى حلا آخر للمحافظة على استقرار العملة بطريقة عملية سوى الحل التقليدى ـ وهو وضع معيار للذهب فى أكثر عدد ممكن من الدول » •

والعدد الثانى عشر والأخير من هذه السلسلة الذى صدر فى ٤ يناير سنة١٩٢٣ تضمن مقالا هاما لكينز بعنوان:«المبادىءالأساسية» نختار منه الفقرة التالية :

« يجب أن تتمسك بالتجارة الحرة بمعناها العام كنظرية ثابتة لايمكن الاستغناء عنها •• ويجب أن تتمسك بهذه النظرية ـ التجارة الحرة ـ حتى لو لم نلق نفس المعاملة الاقتصادية •• وأقصدبالتجارة الحرة الغاء أية محاولة تهدف الى توفير امدادات خاصة من الأغذية والمواد لأنفسنا ، على الرغم مما يقال عن ضغط السكان على الموارد ، وضغط السكان سيؤدى حتما الى نظام من الدول القوية المسلحةالتى تستولى على الموارد من الدول الضعيفة •

وتحول كينز الى القومية الاقتصادية جاء بطريقة تدريجية

تتصف بالبطء ، ولاشك أن هذا التحول قد حدث نتيجةلشعوره بعدم جدوى سياسة الحماية الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب ، ونتيجة لفشل التنظيم النقدى خلال العقد الثالث من هذا القرن • وكانت هناك فى الحقيقة أشياء كثيرة تقلل من حماس أنصار مبدأ التجارة الحرة ، وبطبيعة الحال ظل عدد كبير من هؤلاء الأنصار يناضلون من أجل خلق اقتصاد عالمى فعال ••

وظهرت آراء كينز على فترات ثلاث ، الأولى فترة التجارة الحرة التى انتهت فى عام ١٩٢٣ بظهور كتاب الاصلاح النقدى ، والفترة الثانية هى التى أصبح فيها كينز من أنصار العزلة الاقتصادية ، وقد استمرت من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٤٣ ، والفترة الثالثة بدأت أثناء الحرب ، أى فى عام ١٩٤٣ ، واستمرت حتى وفاة كينز عام ١٩٤٦ •

وتركت عودة كينز الى التعاون الاقتصادى الدولى أثناء الحرب آثارا مختلفة عن آراء كثير من أتباعه ، فقد رأى البعض أن تحوله الى القومية الاقتصادية كان تطورا غير عادى ، وأن عودته الى التعاون الدولى يعد رجوعا الى فلسفته الشخصية الأساسية •

ورفض فريق آخر أن يتبع « كينز » فى عودته الى التعاون الاقتصادى الدولى ، وهذا الفريق هو الذى يؤيد القومية الاقتصادية ويرى أن الفترة الأخيرة من حياة كينز التى تحول فيها الى التعاون الدولى كانت فترة غير طبيعية ، كما يعتقد أنه لو عاش كينز أكثر من

ذلك ، فانه كان سيعود الى القومية الاقتصادية ، متبعا سياسة العزلة الاقتصادية القومية .

ومع أن كتابات « كينز » التى أيد فيها القومية الاقتصادية هى التى تهمنا فى هذا الكتاب ، الا أن تحوله من التعاون الدولى الى القومية الاقتصادية ، ثم عودته الى التعاون الدولى بعد ذلك ، انما هو فى الحقيقة تطور ينطوى على كثير من الدلالات التى تلقى ضوءا كثيرا على المشكلات التى ناقشها هذا الكتاب ، وسوف نورد الكثير عن هذه المشكلات فيما بعد .

واهتمامى بهذا الكتاب ليس بالطبع اهتمام مؤلف بشخصية كينز ، وانما هو اهتمام أحد الدارسين لنظرياته وآرائه ، والمناقشة التى ستأتى فيما بعد تنقسم الى خمسة أجزاء ـ الجزء الأول : يتناول قومية كينز النقدية ، والثانى ، يتناول كفاحه من أجل اتباع سياسة التعريفة الجمركية كبديل لسياسة بريطانيا التقليدية التى تقوم على أساس التجارة الحرة ، والثالث : خصص لرأى كينز فى سياسة الاكتفاء الذاتى القومى ، والرابع : يتناول رجوع كينز الى التعاون الدولى ـ أسبابه ومغزاه ، والخامس : يبحث موقف كينز من النظام الحر والنظام الجماعى .

وعندما نشر « كينز » كتابه عن « الاصلاح النقدى » عام ١٩٢٣ لم يكن جديدا على ميدان النقد ، فكتابه عن « العملة النقدية » كان قد أكسبه شهرة كبيرة كما منحه مقعدا فى اللجنة الملكية على

الرغم من صغر سنه .. وخلال الحرب العالمية الاولى ، وفي مؤتمر السلام الذي أعقبها ، كان « كينز » موظفا في وزارة الخزانة ، وفي عام ١٩٢٣ كان المؤلف المشهور لكتاب « النتائج الاقتصادية للسلام» .. وقد أسهم هذا الكتاب كثيرا في هدم معاهدة صلح فرساي،وكتاب «الاصلاح النقدي» ، وهوأول وأعنف هجوم شنه كينزعلى معيار الذهب ، كان بمثابة قنبلة زمنية وضعت تحت القضبان التي يسير عليها قطار تنظيم النقد الدولي البطيء .. والشيء الذي كان يهدف اليه هذا النظام هو التنظيم الدولي لشئون السياسة النقدية ، وتسخير اهداف السياسة الداخلية لاحتياجات الدولة من العملات الاجنبية .. وكان يتعارض تعارضا تاما مع آراء كينز التي تنادي بانتهاج سياسة قومية مستقلة وأسعار صرف متغيرة ، وكانت هذه الآراء الموضوع الرئيسي في كثير من مؤلفاته .

ولكي نتتبع تطور آراء « كينز » يجب أن نبدأ بمناقشة كتاب « الاصلاح النقدي » فهذا الكتاب له جانب نظري وجانب عملي وفي الجانب النظري منه يضع كينز الاستقلال النقدي القومي قبل التوازن الدولي للاسعار وقبل علاقات الصرف المستقرة بين العملات . وفي الجانب النظري ، يعارض « كينز » تأثير نظام الاحتياطي الأمريكي على معيار الذهب ، وفي كلا الجانبين يؤكد « كينز » الاستقلال النقدي القومي ويعارض نظام النقد الدولي ، والفقرة التاليـــة توضح آراء كينز النظرية :

«حيث أن سعر الصرف بين عملة أحدى الدول وعملة بقية العالم

على افتراض أن هنك عملة أجنبية واحدة يعتمد على العـــلاقة بين مستوى الاسعار الداخلية ومستوى الاسعار الخارجية ، ونتيجة لذلك فان التبادل لايمكن أن يكون مستقرا مالم يبق مستوى الأسعار فى الداخل والخارج مستقرا ، واذا كان مستوى الاسعار الخارجية خارجا عن سيطرتنا ، فيجب علينا أن نخضع مستوى أسعارنا فى الداخل الى ماتمنلكه عملاتنا الاجنبية ، واذا كان مستوى الاســعار الخارجية غير مستقر ، فاننا لانستطيع المحافظة على استقرار مستوى أسعارناوعملاتنا الاجنبية ، وعند ذلك يتعين علينا ان نختار بينهما .

«والاختيار الصحيح ليس واحدا بالنسبة لجميع الدول ، فيجب ان يتوقف جزئيا على الاهمية النسبية للتجارة الخارجية فى الحيـــاة الاقتصادية للدولة ، ومع هذا فيبدو أن هناك فى كل حالة افتراض فى صالح استقرار الاسعار ، اذأمكن تحقيق هذا الاستقرار ، واستقرار العملات الاجنبية يعتبر فى صالح المشـــتغلين بالتجارة الخارجيـــة ، فاستقرار الاسعار من ناحية أخرى يعتبرعلى جانب كبيرمن الاهمية».

وتعريف أسعار النقد الاجنبى فى ضوء العلاقة بين مســتويات الأسعار الداخلية فى الدول المختلفة يعد مبالغة فى تبسيط العلاقات الحالية الاكثر تعقيدا ، ويقول البرفسور «جون وليامز » أن المشكلة بين أهداف الاستقرار النقدى فى الداخل والخارج أكثر وضوحا من الواقع ، وهى ترجع الى التطبيق الحرفى لنظرية معيار الذهب،ولكن الحقيقة أن هناك تذبذبا كبيرا فى الاسعار العالمية ، وتستطيع الدولة اما

أن تشارك فى تحركات هذه الأسعار ، وتحافظ على استقرار النقد الأجنبى ، واماأن تتخلىعن هذاالاستقرار وتسلكطريقامستقلاف أسعارها الداخلية .. ومهما تكن الاسباب التى تدفع الى اختيارالطريق الثانى بدلا من الطريق الاول ، فأنه يجب أن تعرف جيدا ان الدولة التى تختار هذا الطريق لابد ان تقطع علاقاتها الاساسية مع الاقتصاد العالمى .. ومثل هذا القرار يعد الخطوة الاولى فى اتجاه العزلةالقومية والخطوة الاولى يعقبها فى الغالب خطوات وخطوات .

ويقول «كينز» فى الفقرة السابقة أن «استقرار العملاتالاجنبية يعتبر فى صالح المشتغلين بالتجارة الخارجية» وهو بذلك يتجاهل المغزى الحقيقى لاسعار الصرف المستقرة بين العملات المختلفة ، واستطاعت الدول فى الماضى باستخدام وحدة نقدية قومية أن تحقق التماسك الاقتصادى فى الداخل .. ويعتبر الاستقرار أساسا هاما يقوم عليه الاقتصاد العالمى .. والعملات المستقرة التى يسهل تحويلها الى العملات الأخرى هى أحسن الوسائل التى نخطو بهانحو تحقيق العملة الدولية ، فهذه العملات المستقرة تجعل من الممكن تحرك تيارات التجارة المستقرة ، وهذه العملات بالاضافة الى التجارة الحرة مما يحقق التكامل الاقتصادى الدولى ، وليس المشتغلون بالتجارة الخارجية وحدهم هم الذين يستفيدون من هذا الوضع ، وانما تمتد الفائدة الى المنتجين والتجار والمستهلكين على السواء» لان ثراءهم يزيد بزيادة التقسيم الدولى للعمل ووجود أسواق كبيرة يمكن الاعتماد عليها .. ومن الواضح أن « كينز » فى عام ١٩٥٣لم

يكن يعرف أهمية نظام النقـــد الدولى ، ولكن كل ماكان يسترعى اهتمامه هو السعى الى تحقيق الاستقلال النقدى القومى .

وكان كينز ـ وكثير من الاقتصاديين فى أوائل العقد الثـالث من هذا القرن ، يؤيد التجريد .. ومستوى الاسعار المستقر ، الذى أراد «ايرفنج فيشر» أن يكون الهدف الحقيقى الوحيد للسياسة النقدية أصبح بعد ذلك هدفا مغريا .. وبدأ الاقتصاديون ينظرون باحتقار الى معيار الذهب الذى اعتبروه من مخلفات العصور البائدة ، ويقول كينز :

يعتبر معيار الذهب فى الحقيقة من آثار الماضى السيئة وكل واحد منا ، ابتداء من محافظ بنك انجلترا حتى أصغر موظف ، يهتم أولا بالمحافظة على استقرار التجارة والاسعار والعمل ؟ وليس من المحتمل ـ اذا اضطررنا الى الاختيار ـ أن نضحى بهذه الاشـياء فى نظير طريقة بالية تحدد قيمة الجنيه بالنسبة لرصيده من الذهب ، وأنصار هذه الطريقة القديمة لا يراعون كيف أنها أصبحت بعيدة جدا عن روح العصر واحتياجاته .

والسبب الآخر لاعتراض كينز على عودة بريطانيا الى معيـــار الذهب يتعلق بظهور الولايات المتحـــدة بعد الحرب العالمية الاولى كدولة مالية ضخمة ، يقول كينز :

انى أرى أن هناك أسبابا كثيرة تدفعنى الى الاعتراض على اتخاذ الذهب أساسا للتعامل على أمل أن هذه الطريقة تحقق التعاون الدولى

فعلى أساس التوزيع المالى للذهب فى العالم ، نجد أن العـــودة الى التعامل على أساس الذهب يعنى اخضاع مستوى أســعارنا ودائرة تجارتنا لمجلس الاحتياطى الامريكى ..وحتى اذا أمكن ايجاد تعاون وثيق بين المجلس وبنك انجلترا ، فان السيطرة الحقيقية ستظل فى أيدى هــذا المجلس ، ويصبح هذا المجلس فى مركز يســمح له بتجاهل البنك ، فاذا تجاهل بنك انجلترا مجلس الاحتيــاطى الأمريكى ، فانه سيصــبح معرضـــا لأن يغمر بالذهب ، أو يجرد منه حسب الظروف .. وفضلا عن هذا علينا أن نعرف مقدما أنه سوف يكون هناك كثير من الشكوك بين الامريكيين بالنسبة لاية محاولة من جانب انجلترا لتوجيه سياستهم أو للتأثير فى أسعار الخصم الامريكية لمصلحة بريطانيا .

وسوف يكون من التهور فى الظروف الحالية أن نسلم حريتنا لمجلس الاحتياطى الامريكى ، اذ ليس لدينا خبرة كافية عن قدرته على العمل فى أوقات الشدة بجرأة وشجاعة ومجلس الاحتيــاطى الامريكى يحاول تحرير نفسه من ضغط المصالح المختلفة .. ولكننا لم نتأكد بعد أنه سوف ينجح فى ذلك .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن تحول مجلس الاحتياطى الامريكى الى أكبر بنك مركزى فى العالم قد خلق مشكلات خطيرة .. ومن النتائج المعروفة مقدما أن استخدام معيار الذهب فى الوقت الحاضر كنظام ذى هدفين سيكون أكثر صعوبة مما كان عندما يستخدمه بنك

انجلترا بمفرده ، ولذلك كان من الضرورى ايجاد تعاون بين هذين البنكين المركزيين من أجل خلق اقتصاد عالمى متماسك ٠٠ وبدلا من أن يبحث « كينز » قيمة هذه المشاركة بين البنكين المركزيين فى انجلترا وأمريكا ، ويقترح الطرق الكفيلة بتقوية التعاون بينهما ، رفض الفكرة كلها ؟ واعترض على أن تتخلى بريطانيا عن حريتها وهنا يظهر لاول مرة صوت «كينز» الذى ينادى بالقومية النقدية ٠

واعتراض «كينز» على عودة بريطانيا الى معيار الذهب فى عام ١٩٥٥ كان معروفا للجميع ، ويجب أن نلاحظ هنا أن هذه المعارضة كانت موجهة الى تحديد قيمة الجنيه على أساس العملة الذهبية ، أكثر من توجهها الى معيار الذهب فى حد ذاته ٠٠ وفى السنوات الاخيرة كانت جميع الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها بريطانيا تعزى الى هذا النظام ٠

وهكذا كان هناك اتجاها ت مختلفة فى تفكير «كينز» فقد كانت معارضته تتجه أحيانا الى تحديد قيمة الجنيه على أساس العملة الذهبية ، وأحيانا الى معيار الذهب فى حد ذاته ، وفى ١٩٢٥ رأى كينز أن هناك مخرجا من هذه المشكلة ، وهو التضخم الامريكى٠ وهو يقول فى هذا الصدد :

عند ماأعلن لاول مرة عودة بريطانيا الى معيار الذهب وافقت كثير من السلطات على أننا نغامر برفع الاسعار فى الولايات المتحدة ولكن الاسعار لم ترتفع فى أمريكا حتى الآن ٠

وفى رأيى أننا يجب ألا نتخلى عن الامل فى أن هذا سوف يحدث ، فالاسعار الامريكية تميل الآن الى الارتفاع ، لا الى الهبوط ولا يتطلب الموقف سوى اشعال عود ثقاب لنتبين أين توجد احتمالات التضخم فى الولايات المتحدة .. وهذه الاحتمالات هى الدافع الحقيقى الوحيد الذى يدفعنا الى أن نكون غير متشائمين الى أبعد الحدود .

ومما يدعو الى الاهتمام أن الامل فى حدوث تضخم فى الولايات المتحدة يمكن أن نقرأه بين السطور فى بعض مؤلفات كينز عام ١٩٣٣ قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، واذا افترضنا وجود علاقة متساوية بين الدولار والجنيه الاسترلينى، فان ارتفاع الاسعار فى الولايات المتحدة سيقلل من قدرة البضائع الامريكية على منافسة البضائع البريطانية فى الاسواق الاجنبية ، وقبل عام ١٩٥١ بدأت آثار التضخم الأمريكى على أسعار المواد الخام تقلق رجال الاقتصاد البريطانيين لان هذا كان من شأنه أن يؤثر فى التجارة البريطانية .

ونريد أن نعود الآن الى موقف «كينز» من نظام النقد الدولى فالى جانب كتابه عن « الاصلاح النقدى » نجد أنه يعالج هذه المشكلة بالتفصيل فى كتاب آخر بعنوان «دراسات فى النقد» ويقول كينز فى الفصل الخامس والثلاثين من هذا الكتاب الضخم :

ان اختيار الذهب كأساس لتحديد قيمة العملة قد فرضته التقاليد ويعتقد دكتور «فرويد» أن هناك أسبابا عميقة فى عقلنا الباطن لاختيارنا

الذهب كرمز للتعامل» •• وقد وجه «كينز» كل هجومه على معيار الذهب الذى وصفه بأنه من «آثار الماضى السيئة» •• وهذا التحامل هو الذى جعل «كينز» يعارض استخدام الذهب فى الاغراض النقدية ، كما يعارض الدولية الاقتصادية ؟ ويتهم معيار الذهب والتجارة العالمية بأنهما السبب فى جميع الكوارث التى يعانى منها العالم ؟ بما فى ذلك الصراع والحرب ، وفى عام ١٩٣٠ كان « كينز » ينادى بالاستقلال النقدى القومى وقد أعرب عن ضيقه بنظام النقد الدولى ، وهو يقول فى هذا الصدد :

ولكن هل من المؤكد أن المستوى المثالى هو المستوى الدولى ؟ لقد اعتدنا أن نفترض أن الجواب على هذا السؤال هو بالاثبات ،لانه لايحتاج الى مناقشة ، ولست أعرف أين أثير هذا السؤال الا فى الفصل الخامس من كتاب «الاصلاح النقدى» والتسهيلات التى يوفرها المستوى الدولى للتجارة الخارجية والاستثمار الاجنبى يعتقد البعض أنها كافية لاتباع هذه الطريقة وهؤلاء يعتقدون أيضا أن عدم وجود مستوى دولى لتحديد القيمة هو أحد هذه العقبات التى تعترض طريق التبادل بين الدول مثل التعريفات الجمركية التى لاتساعد فقط الا على تعميم الفقر فى جميع أنحاء العالم بقصد افادة بعض أجزائه •

وآراء «كينز» فى عام ١٩٣٠ كانت أكثر خبرة من آرائه التى أعلنها قبل ذلك بسبعة أعوام ، ولكن عيوبها تظهر بوضوح عند تحليلها بطريقة فنية ، والشىء الذى يهمنا كثيرا فى هذا الصدد هو

أن «كينز» كان يعتبر الاحتياجات التى تتطلبها عضوية الدولة فى نظام النقد الدولى على أنها تحد كثيرامن حرية نشاطها الاقتصادى القومى والشيء الذى يستعد لقبوله هو ايجاد «سلطة عليا» تتولى تحديد قيمة الذهب ، ولكنه لم يشأ أن يقول لنا كيف يمكن أن تعمل هذه السلطة وليس غريبا بالنسبة «لرجل التخطيط» أن يبحث عن منفذ لآرائه المثالية فى التعبير عن رغبته فى الوصول الى تخطيط مثالى « ولكن الشيء الذى لايستطيع أن يقبله هو وجود نظام دولى «غير فعال» .

وبعد أن نشر كتاب «دراسات فى النقد» انتقل «كينز» بسرعة الى اتجاه نظام الحماية الاقتصادية ، ثم الاكتفاء الذاتى ، وقبل أن نتناول هذه الجوانب من قوميته الاقتصادية تشير الى هذه الفقرة من كتابه الذى نشر فى عام ١٩٣٦ عن «النظرية العامة للعمل والفائدة والنقد» .

لم يحدث فى التاريخ ان كانت هناك طريقة يقصد بها وضع مصلحة الدولة ضد مصلحة دولة أخرى مثل معيار الذهب الدولى ، فهذه الطريقة تجعل الرخاء الداخلى يتوقف بطريق مباشر على التنافس على الاسواق والمعادن الثمينة .

هذه العبارة غريبة لانها ليست لها أية علاقة بمعيار الذهب فى الجزء الاخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ولكن ليس هذا هو كل شيء ، يقول «كينز» :

لم يكن يخفى على أنصار الحركة التجارية أن سياستهم تتسم

بطابع قومى ، وأن هذه السياسة تزيد من احتمالات الحرب، والواضح أن هؤلاء الاشخاص يهدفون الى تحقيق المصلحة القومية والقـــوة النسبية •

ويمكننا أن نوجه اليهم النقد بسبب عدم اكترائهم الواضـــح بالنسبة لموافقتهم على نتائج نظام النقد الدولى ، ولكن واقعيتهم أفضل بكثير من الارتباك الذى اتسم به تفكير أولئك الذين يفضلون معيار الذهب الدولى المحدد ، ويفضلون القروض الدوليـــة الحرة الذين يعتقدون أن هذه السياسات وحدها هى التى تحقق السلام •

والواقع أن هؤلاء الذين يفضلون معيار الذهب والقروض الحرة كانوا على حق فى اعتقادهم ، أكثر مما كان «كينز» على حق فى عدم اعتقاده •

وانتقل «كينز» بعد ذلك من القومية النقدية ، أى المناداة بانتهاج سياسة نقدية قومية مستقلة وعدم الاخذ بالنظام الدولى الى الحماية الاقتصادية ، وهذه المرحلة من تطور آرائه كما أشرنا من قبل لم تبدأ الا فى عام ١٩٣١ ، وحتى ذلك الوقت حاول «كينز» أن يوفق بين مطالب الاستقلال النقدى والارتباط التقليدى بمبادىء التجارة الحرة •• وفى الوقت نفسه كانت آراء «كينز» تتجه نحو الاكتفـاء الذاتى القومى ولكن المناسبة المباشرة لظهور مقترحاته الخاصـــة بالحماية الاقتصادية كانت موجة الكساد والبطالة التى ظهرت بوضوح فى ذلك الوقت • ويستطيع أنصار المذهب التجارى الحر أن يروا بسهولة

العلاقة بين القيود التجارية وتوفير العمل ، وفي ٧ مارس ١٩٣٠ ظهر في صحيفة « نيوستيتسمان » مقال لكينز بعنوان «مقترحات لتعريفة الايراد » وكان هذا المقال بمثابة الخطوة الأولى في الحملة التي انتهت في العام التالي بالغاء نظام التجارة الحرة كسياسة رسمية لبريطانيا ، ويقول كينز في هذا المقال :

ان القرار الرئيسي الذي يبدو لي اليوم فرضه على أي وزير خزانة عاقل ، مهما تكن آراؤه عن الحماية الاقصادية ، هو تطبيق نظام تعريفة الايراد ، وهذا النظام اذا ماقارناه بأية طريقة أخرى يعتبر نظاما فريدا من حيث أنه يعمل في ذات الوقت على تخفيف المشكلات الملقاة على عاتق الميزانية واعادة الثقة في التجارة ..وأنا لاأعتقد أنه يمكن وضع ميزانية معقولة في الوقت الحاضر بدون الالتجاء الى تعريفة الايراد ولكن ليست هذه هي ميزاتها الوحيدة، فهي تعمل أيضا على زيادة فرص العمل في هذه الدولة نظرا لأنها تؤدي الى احلال البضائع المصنوعة في الداخل محل البضائع التي كانت تستورد من الخارج .

وقد قوبل هذا الاقتراح بموجة من الاحتجاج كما كان متوقعا فقد رد البروفسور «روبنز» على هذا الاقتراح في العدد التالي لصحيفة «نيوستيتسمان» ثم رد كينز على هذا الاعتراض في نفس الصحيفة يوم ٢١ مارس ١٩٣١ ، وهناك فقرتان في هذا الرد يجدر بنا أن نشير اليهما لأنهما يلقيان ضوءا قويا على تفكيره ، ففي الفقرة الأولى ينسب

« كينز » انخفاض الأسعار فى ذلك الوقت الى تجدد الاهتمام بنظرية الحماية الاقتصادية ، ويقول فى هذه الفقرة •

واذا ارتفعت الاسعار الى مستواها الســـابق ، واذا أصبحت التجارة الحرة فى مصلحة هـذه الدولة في ظروف القرن العشرين كما كانت فى ظروف القرن التاسع عشر ، فاننى أعتقد أن تعريفـة الايراد لن تطبق من جديد ، ولكننى اذا نظرت الى أعماق نفسى ، فان الشعور الذى أجده هناك ، هو أن «تعريفة الايراد» تعتبر خروجا على التجارة الحرة ، وهذه التعريفة يجب أن نستخدمها لاننا لانملك فى الوقت الحاضر أى سلاح أفضل ، ولكن هذه الوسيلة سوف نتخلى عنها فيما بعد ، لانعود الى التجارة الحرة من جديد ، ولكن لنتبع نوعا مفيدا من التخطيط القومى •

وهذه الفقرة على جانب كبير من الاهمية، لانها تكشف لنامدى اهتمام «كينز» باتباع نوع مفيد من «التخطيط القومى» ليحل محـل التجارة الحرة والفقرة الثانية التى نود أن نشير اليها هى التى يقول فيهـــا :

يقول البروفسور روبنز أننى أتجاهل «أهمية المثـل العليا فى العلاقات الدولية» من أجل بعض الوسائل الحقيرة للقومية الاقتصادية وانا أعرف أنه مؤمن بهذا الرأى ايمانا قويا ، وأن التجارة الحـرة بالنسبة له، كما هى بالنسبة لكثيرين غيره تعتبر راية ورمزا للمعاملات النزيهة بين الدول ، ولكن من الخطأ أن نقول أن الفرد ينبغى ألا

يسمح لاحساسه بالماضى أن يطغى على احساسه بالحاضر والمستقبل أو أن يضحى بالحقيقة من أجل الرمز •

واحساس «كينز» بالحاضر والمستقبل هو الذى قاده الى أعماق فكرة القومية الاقتصادية ، فبعد أن كان يدافع عن أنصار المذهب التجارى أصبح يؤيد نظرية«نيتشه» عن العزلة الاقتصادية ، وفى الطريق من الاستقلال النقدى الى الاكتفاء الذاتى القومى ، رأى أن يدافع عن نظام «التخطيط القومى الشامل» •

وفى نفس العام (١٩٣١) ظهر تقرير «ماكميلان» المشهور ، وكان كينز عضوا فى لجنة المال والصناعة ، كما كان من بين واضعى هذا التقرير ، وأهم من ذلك أنه كان أحد الموقعين على المذكرة الاولى الملحقة بالتقرير ، وهذه المذكرة تتضمن قسما هاما بعنوان: «الاشراف على الواردات وتشجيع الصادرات» نذكر منه الفقرة التالية :

ان الموضوعات التى ينطوى عليها هذا العنوان تثير مشكلات سياسية واجتماعية تخرج عن نطاق هذه المذكرة •• وسوف نقتصر على مناقشة نواحى استخدام التعريفات ومجالس الاستيراد والاعانات الخاصة بالسلع الاجنبية التى تعتبر ضرورية لمواجهة موقف تعانى فيه الدولة من قلة الأيدى العاملة وكثرة العمل الذى لاتستطيع استغلاله فى ظروف فرضت عليها نتيجة لعلاقاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم •

ويبدو لنا أنه اذا قيدت الواردات ، سواء عن طريق التعريفات الجمركية أو عن طريق مجالس الاستيراد ، أو بأية طريقة أخرى، وحلت محلها البضائع المصنوعة محليا ، فهناك اعتقاد بأن هذا سيعنى زيادة فى العمل وفى القدرة الانتاجية .

وحيث أن كثيرا من الآراء التى تؤيد تقييد الواردات تنطبق أيضا على المشروعات التى تساعد الصادرات ، فمن الأفضل من الناحية العملية وضع نظام لتقييد الواردات بالاضافة الى سياسة تشجع صناعة الصادرات .

والآن ، نلاحظ أن هذه الاقتراحات تتعدى تعريفة الايراد كما أنها تشير الى استخدام قوانين الاستيراد ، وتتضمن الاعانات الخاصة بالصادرات .

وبعد أن فعل كل مافى وسعه للقضاء على معاهدة صلح فرساى وبعد أن وضع قنبلة زمنية فكرية تحت معيار الذهب الدولى ، وبعد أن أعد الذخيرة التى ساعدت على ازالة آخر آثار سياسية بريطانيا التجارية الحرة ، بدأ كينز يعلن آراءه الخاصة عن فكرة الاكتفاء الذاتى القومى .. وقد ظهرت هذه الآراء فى عددين متتالين من مجلة «نيوستيتسمان» فى ١٥و٨ يوليو١٩٣٣ والمقال الذى ضمته هذه الآراء كان بعنوان « الاكتفاء الذاتى القومى » . وهذا المقال يعتبر من أهم كتابات كينز ، ونظرا لأهميته فقد أوردنا منه بعض الفقرات .

ويبدأ «كينز» هذا المقال بالاشارة الى معتقداته السابقة ومسألة التجارة الحرة :

« لقد نشأت ـ كمعظم الانجليز ـ احترم التجـــارة الحرة لا كنظام اقتصادى لايستطيع أن يشك فى قيمته أى شخص عاقـل وحسب ، وانما كجزء من القانون الاخلاقى ..وكنت أعتبر الخروج على هذا النظام حماقة واهانة لاتغتفر ، وكنت أعتقد أن ايمان انجلترا الذى لايتزعزع فى التجارة الحرة هو سبب تفوقها الاقتصادى ، وحتى عام ١٩٢٣ كنت أقول أن التجارة الحرة تقوم على أساس الحق الذى لايستطيع أحد أن يجادل فيه طالما أنه قد تفهمه ووعاه .

واذا نظرت اليوم مرة ثانية الى الآراء التى تتحدث عن هـذا الحق والتى أعلنتها فى ذلك الوقت ، لاأجدنى أعترض عليها ، ولكن اتجاه تفكيرى قد تغير .. وهذا التغير أشترك فيـــه مع كثيرين آخرين ، فقد غيرت أساس نظريتى الاقتصادية ، ومع هـــذا فأنا أنسب تغير تفكيرى الى شيء آخر الى آمالى ومخاوفى التى يشاركنى فيها كثيرون من أفراد هذا الجيل الذى يختلف عن الأجيال السابقة .

ويمضى كينز بعد ذلك فى بحث العلاقة بين التجارة العالميـة والسلام ، فيقول :

اننا اليوم نؤمن بالسلام ، واذا كان هناك أحـــد من أنصـــار الدولية الاقتصادية يشاركنا هذا الايمان ، فانه يســـتطيع أن يحظى بتأييدنا ، ولكن ليس محتملا الآن أن تركيز الجهود القوميـــــة للسيطرة على التجارة الخارجية ، واعتماد حيـــاتنا الاقتصـــادية على

السياسات الاقتصادية المتذبذبة التى تنتهجها الدول الاخرى ، يمكن أن يساهم فى حماية السلام العالمى ، بل من السهل ، فى ضـــوء تجاربنا ، أن نقول عكس ذلك .

وانا أعطف على أولئك الذين يقللون من أهمية الارتباطـات الاقصادية بين الدول .. فالآراء والمعرفة والعلوم ، كل هذه الاشياء يجب أن تكون بطبيعتها دولية ، وأن تكون التجارة مرتبطةبالداخل كلما أمكن ذلك ، كما يجب أن تكون الاموال ، أموالا قومية .

ولهذه الأسباب أعتقد أنه بعد انتهاء فترة الانتقال تســتطيع الاجراءات الخاصـــة بتحقيق الاكتفاء الذاتى القومى ؟ والعــزلة الاقصادية بين الدول أن تخدم قضية السلام .

والرأى الذى يقول أن العزلة الاقتصادية بين الدول يخدم قضية السلام ، هو فى الحقيقة رأى «نيتشه» الذى يعتبر أيضا منأشد أنصار السلام .. ولكن «نيتشه» عند مابحث الظروف التى تستطيع الدولة فى ظلها أن تنتهج سياسة الاكتفاء الذاتى ، توصل الى نتيجـة حتمية ، وهى أنه يتعين على هذه الدولة أولا أن تسيطر على مساحة كافية من سطح الارض حتى تتوفر لديها الموارد التى تحتاجها لكى تستطيع أن تعيش فى رخاء وفى اكتفاء ذاتى .. وموقف كينزيختلف كثيرا عن هذا ، والسبب فى هذا بسيط ، فهو لم يسأل عما اذا كان الاكتفاء الذاتى هدفا يمكن تحقيقه دون أن يتنازل الشعب عن رخائه، وفى هذا نجد أن تفكير كينز ذو طابع بريطانى ، فهو لايعترض على

ارتباطات الامبراطورية البريطانية ومنظمة الكومنولث ، كما انه لايهتم ببقية أجزاء العالم .. ونود أن نشير الآن الى فقرة من مقال «كينز» لنوضح موقفه :

انني لست مقتنعا بأن المزايا الاقتصادية لتقسيم العمل الدولي يمكن مقارنتها بما كانت عليه في الماضي ، فمن الضروري وجود نسبة كبيرة من التخصص الدولي في هذا العالم طبقا لاختلافات المناخ ، والموارد الطبيعية ، والقدرات القومية ومستوى الثقافة وكثافة السكان ومع أن الاكتفاء الذاتي القومي يكلف بعض الشيء ، فانه ينطوي على كثير من الرخاء اذا أردنا ذلك .

وبعد ذلك يسأل كينز هذا السؤال : هل هناك أسباب وجيهة تجعلنا نريد الاكتفاء الذاتي ؟ لماذا يجب علينا أن نأخذ بسياسة الاكتفاء الذاتي ؟ ماذا يحقق لنا حتى يستحق النفقات التي قد يتطلبها؟ اذا كان سيخدم قضية السلام ، فانه عند ذلك يستحق كل تضحية ويضع مستر «كينز» نظريته على أساس حجم الدولة في القيام بأية تجارب اقتصادية واجتماعية داخل حدودها ،ولنسمع هذا الرأي بكلماته هو

في كل عام يتضح لنا أن العالم يمر في عدة تجارب اقتصادية وسياسية مختلفة ، وان أنواعا مختلفة من التجارب تناسب أمزجة قومية بذاتها ، والدولية الاقتصادية في القرن التاسع عشر كانت تفترض أن العالم كله منظم على أساس الرأسمالية المتنافسة الخاصة .

ولكن في الوقت الحاضر بدأت دولة بعد أخرى تتخلى عن هذه

الافتراضات ، وما زالت روسيا وحدها فى تجربتها الخاصة ، ولكنها لم تعد وحدها فى تخليها عن هذه الافتراضات السابقة وبدأت ايطاليا وايرلندا وألمانيا تتطلع نحو طرق مبتكرة للاقتصاد السياسى وأعتقد أن دولا كثيرة بعدها سوف تبحث عن نظم اقتصادية جديدة .

والنقطة التى أريد توضيحها هى : أن لكل منا خياله عن الماضى ، فنحن لانؤمن بأننا قد أنقذنا ، ولذلك يجب أن يحاول كل منا انقاذ نفسه .. ولهذا فنحن لانرغب فى أن نكون تحت رحمة القوى الدولية التى تريد أن تصل الى نظام موحد طبقا للمبادىء المثالية الخاصة بالرأسمالية الحرة، وما زال هناك بعض الذين يتمسكون بالاراء القديمة ، ولكن هؤلاء لايمكن اعتبارهم قوة يعتمد عليها . اننا نريد أن نكون أسياد أنفسنا ، وان نكون أحرارا بقدر استطاعتنا وأن نبتعد عن تدخل العالم الخارجى .

هذا اذن هو الدافع الرئيسى لايمان «كينز» بالاكتفاء الذاتى القومى وسنبين فى جانب آخر من هذا الفصل أن فلسفة كينز يجب اعتبارها خليطا غريبا من المذهب الجماعى والمذهب التحررى .. والفقرة السابقة توضح هذه النقطة تماما، من هم «نحن» الذين تحدث عنهم فى الفقرة الاخيرة ؟ «نحن» الذين لانريد أن نكون تحت رحمة القوى الدولية ، «نحن» الذين نرغب فى أن نكون أسيادا.. من هم «نحن»؟ هل هو كل فرد يتكون منه المجتمع البريطانى أو أى مجتمع آخر ؟ أو هل هى الامة البريطانية بوصفها أمة متميزة عن باقى

الامم ؟ •• من الواضح أن أشياء كثيرة تتوقف على الاجـــابة على هذا السؤال : فالفرد أمامه أعظم الفرص لكي يقرر مصيره طبقـــا لرغباته وميوله وأمنيته في أن يتحرر من التدخل في ظل النظام الذي وصفه «كينز» بالنظام الرأسمالي الحر، واذا كان كينز يعني بذلك حق الدول في أن تتحرر من تدخل العالم الخارجي، فان المسألة عندئذ تكون مختلفة تماما ، لان مثل هذا الاستقلال القومي يمكن أن يتحقق على حساب حرية المواطن الفرد ، واحتياجات النظام الدولي ، وليس هناك شك في أن المعنى الذي كان عالقا في ذهن «كينز» لكلمـة «نحن» هو «نحن المجتمع» •

وبعد أن أخذنا بعيدا عن عالم القومية والجماعية ،يختتم كينز مقاله بانتقاد عنيف موجـــه الى ستالين لانه قضى على كل مظهر من مظاهر الاستقلال ، وخلق جوا توقفت فيه جميع العمليات العقليـــة وقال : ليكن ستالين مثـــلا رهيبا لجميع أولئك الذين يحاولون تقليد تجاربه .

وقد أشرت من قبل الى بعض الآراء الذى ذكرها «كينز» فى كتابه النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقـــد» ، وفى الفقرة الاخيرة من هذا الكتاب الهام يتناول «كينز» مشـــكلة الاسباب الاقتصادية للحرب :

ان الحرب لها أسباب عديدة ، فالحكام الدكتاتوريون وأمثالهم

يجدون أن من السهل استغلال استعداد الشعوب الطبيعي للحرب ، ومما يسهل مهمتهم في اشعال حماس الشعوب لخوضها « الأسباب الاقتصادية» للحرب وخاصة ضغط الشعب ، والتنافس على الاسواق ، ولقد لعب العامل الباقي دورا رئيسيا في القرن التاسع عشر ، وقد يتكرر هذا الدور مرة ثانية .

ولقد أشرت الى أنه في ظل نظام التجارة الحرة الداخلية ومعيار الذهب الدولي الذي كان سائدا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لم تكن هناك أية وسيلة أمام الحكومة تستطيع بواسطتها القضاء على الازمات الاقتصادية في الداخل سوى التنافس على الاسواق ، فجميع الاجراءات التي تفيد في علاج البطالة الدائمة أو المؤقتة قد استبعدت ، فيما عدا الاجراءات التي تساعد على تحسين ميزان التجارة على أساس الدخل .

ويبدو أن دراسة «كينز» للتاريخ لم تكن على أساس ، فالقرن التاسع عشر كان قرن سلام ، باستثناء بعض مظاهر الصراع المحلية وباستثناء الحرب التي قامت بين فرنسا وبروسيا ، وهذه الحرب نفسها لم تكن راجعة الى أسباب اقتصادية ، وانما الى رغبة «بسمارك» في دخول حزب أجنبية تخجل بدعم الامبراطورية الألمانية ، كذلك لم تكن هناك أمثلة معروفة عن حكومات انتهجت في القرن التاسع عشر سياسات اقتصادية عدوانية لتحسين ميزان تجارتها كعلاج للبطالة .

وليس هناك شك في أنه خلال السنوات الأولى للحرب ،

تعرض موقف «كينز» بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية تعبيرا شاملا ، ترك طريق القومية الاقتصادية الضيق الذى جعله يطالب بأن تتخذ بريطانيا سياسة ثنائية فى علاقاتها مع بقية دول العالم ، وأصبح فى السنوات الأخيرة من حياته من أبطال المشاركة الانجلو أمريكية لاستعادة نظام التجارة الدولية المتعددة الأطراف .. ولا نستطيع أن نعرف السبب الذى أدى به الى هذا التغير ، وبعد أن تبين «كينز» أن التعاون مع أمريكا شىء لاغنى عنه بالنسبة لبريطانيا ، أمضى السنوات الباقية من حياته فى تقوية هذه المشاركة .

وأهم شىء يمكن أن نلاحظه فى هذا المقام أن «كينز» وصل الى نهاية طريق القومية الاقتصادية . ثم وجد أنه طريق مظلم ، وبعد أن تبين هذه الحقيقة عاد الى الطريق الرئيسى ـ طريق التعاون الدولى . وهذه التجربة تبين لنا عدم جدوى السياسة الانعزالية التى تنتهجها الدولة فى شئونها الاقتصادية .

وموضوعنا الرئيسى فى هذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين القومية الاقتصادية والنظام الجماعى .. هل كان كينز ـ اذن ـ رجلا حرا أم جماعيا ؟ هذا السؤال يتطلب اجابة دقيقة .

ليس كينز من أولئك الرجال الذين يمكن وصفهم بسهولة ، فنحن نجد فى كتابات «كينز» كثيرا من الآراء التى تؤيد النظرة التحررية الى الحياة والحريات والواجبات الفردية .. وكينز يعتبر نفسه رجلا حرا ، ولكنه فى كتاباته عن موضوع المذهب الحر يعبر

عن آراء لايمكن أن يؤمن بهـــا الا رجـــل من أنصـــار المذهب الجماعى •• وقد قرأت كثيرا من مؤلفات «كينز» وخرجت بنتيجة واحدة ، وهى أن «كينز» لم يتخذ موقفا واضحا محددا فى الصراع بين المذهب الحر والمذهب الجماعى ، ولم يجد من الضرورى اختيار أحد المذهبين •• ولكن هناك معيارا واحدا يمكن أن نستخدمه لنقف على حقيقة الرجل ، وهو سؤالنا لانفسنا : ماهى توصيـــات كينز السياسية ؟ وهنا نجد الجواب •• كان كينز متأثرا بالجماعية ، حتى فى الوقت الذى كان يمتدح فيه المذهب الحر ، ومع أن كينز كان يؤيد الحرية الفردية والسياسية ، الا أن « توصياته السياسية » ، قد اتخذت طريقا آخر ، واذا كان كينز رجلا حرا ، فانه من نوع غير عادى لأن توصياته العملية تميل دائما الى تأييد المذهب الجماعى •

ففى كتاب له بعنوان «نهاية الاقتصاد الحر» يقول كينز :

« أعتقد أنه لابد من وجود عمل منسق لتحديد مدى مايجب على الدولة أن تدخره وحصر كمية المدخرات التى يجب أن تذهب الى الخارج فى شكل استثمارات أجنبيـــة •• ومعرفة ما اذا كانت الهيئة المالية التى تشرف على سوق الاستثمار توزع المدخرات على القطاعات الاكثر انتاجا •• ولا أعتقد أن هذه المسائل يجب أن تترك كلها للمشروعات الخاصة كما هو الحال الآن ••

هذه فى الحقيقة نصيحة ذات طابع جماعى ، تتضمن تحـديد الدولة للمسائل التى تترك للافراد فى أى مجتمـــع حر •• وفى

كتابه «النظرية العامة» يناقش «كينز» هـذه الفـكرة بشيء من التفصيل ، فيقول : « اننى أتوقع أن أرى الدولة تتحمل مسئولية أكبر فى تنظيم الاستثمار بطريقة مباشرة ، ثم يقول : « اننى أعتقد أن صبغ الاستثمار بالصبغة الاشتراكية هو الطريقة الوحيدة لتحقيق التوظف الكامل » .

ونعود الآن الى كتابه « نهاية الاقتصاد الحر » :

« لقد حان الوقت الذى تحتاج فيه الدولة الى سياسة قوميـة مدروسة عن حجم السكان ، وهل يجب أن يكون عدد السكان أكبر أو أقل من العدد الحالى ، أو مساويا له ، وبعد الاتفاق على هـذه السياسة ، ينبغى أن تتخذ الخطوات الكفيلة لوضعها موضع التنفيذ ، وقد يأتى الوقت الذى يوجه فيه المجتمع اهتماما خاصا بالصفات الخاصة لأفراده فى المستقبل » .

والآن فان كل من يقرأ هذه السطور سوف يتبين أن هـذه الآراء ، فى جملتها ، غريبة على المجتمع الحر ، والشيء الذى يطالب به «كينز» هو أن تنظم الحكومة حجم السكان ، وصفاتهم الخاصة .. ومرة ثانية لايحاول «كينز» توضيح آرائه تماما ، وهذا يجعلنا نشعر أن له ميولا جماعية .

وفى استطاعتنا أن نذكر أمثلة جديدة على ذلك ، ولكن الفقرة السابقة بالاضافة الى آراء «كينز» عن الاكتفاء الـذاتى القـومى ، وآرائه الخاصة بضرورة وجود تخطيط اقتصادى شامل ، كلها تؤدى

الى نفس النتيجة .. ومع أن «كينز» ليس من المتحمسين للمذهب الجماعى ، فان توصياته العامة تسمح للآراء الجماعية بالتسلل الى النظام الجماعى .

ومع هذا فقد كان تأثير «كينز» عظيما .. وهذا التأثير يرجع الى الكتب التى ألفها ، والمقالات التى نشرها فى الصحف ، والتى أوردنا منها فقرات فى هذا الفصل .. وأعتقد أنه ليس هناك أفضل من اختتام هذا الفصل الاخير بالرأى الذى قاله عن كينز البروفسور « جاكوب فاينر » :

ساهم «كينز» أكثر من أى شخص آخر فى تحول بريطانيا عن سياستها القديمة التقليدية التى تؤمن بمعيار الذهب ، بالتجارة الحرة ، وبالمنافسة الحرة ، والمشروعات العامة والخاصة ؛ وهو الذى قادها الى اتخاذ الموقف المعتدل ازاء المشكلات الاقتصادية الدولية .. لقد كان كينز رجلا عظيما ، ولكنه فى بعض اللحظات الحاسمة ، وفيما بين عامى ١٩١٩ حتى ١٩٣٩ بصفة خاصة ، وقع فى أخطاء جسيمة».

الفصل الخامس

التخطيط الجماعى والقومية الاقتصادية

سأتحدث فى هذا الفصل عن « التخطيط الجماعى » الذى يختلف الى حد كبير عن « التخطيط الاقتصادى » ، فأنصار الاقتصاد الموجه يريدون دائما اقنطاع خصومهم بقولهم أن كل عمل ذى هدف، سواء كان العمل خاصا أو عاما ، يتطلب نوعا من التخطيط .. ويقول البروفسور « جان ميدرال » فى مقال له بعنوان : «الاتجاه الى التخطيط الاقتصادى » : أن عبارة «التخطيط الاقتصادى» أو «الاقتصاد المخطط » ، تتضمن تكرارا لامعنى له .. فكلمة اقتصاد فى حدذاتها تعنى بالطبع تنسيق النشاط الذى يوجه نحو غرض معين ، وهى تعنى أيضا الخطة والتوجيه المنطقى للوسائل نحو الاهداف أو الغايات ،واذا أضفنا كلمة « مخطط » لكى نوضح أن هذا التنسيق للجهود ذو هدف وغرض فان هذه الاضافة لاتعنى بدورها شيئا .. ومع هذا فقد استخدم الكاتب هذه العبارة فى مقاله ، ومن الواضح أننا عندما نتحدث نحن عن التخطيط الاقتصادى ، نقصد شيئا مختلفا عن مجرد وضع الاهداف بجانب الوسائل .

ولهذا السبب أفضل إستخدام عبارة « التخطيط الجماعى »لاصف نوعا من التنظيم الاقتصادى حيث تستطيع الحكومة ، نيابة عن المجتمع،

أن تقرر بما لديها من سلطة توزيع الموارد بين الخدمات المختلفة ؛ وتوزيع المنتجات بين المنتفعين .. والاقتصاد الحر يترك مثل هذا التنظيم لنظام الاسعار ونظام الاسواق الحرة ، والتخطيط الجماعى نظام يعارض الاقتصاد الحر ويختلف عنه خطة ووسيلة ..

ويقول البروفسور « جيمس ميد » فى الصفحات الاولى من كتابه : « التخطيط ونظام الأسعار » : « اننا جميعا نسمع اليوم عن القضية التى تؤيد التخطيط والاشراف الحكومى ، وهو يصل القضية باعتبارات ثلاثة خاصة بالرفاهية ، الاول : هو محنة البطالة الشاملة التى ظهرت أثناء الحرب ، وفى نهاية العقد الرابع من هذا القرن كان هناك اتفاق عام بأنه يجب على الدولة أن تتدخل للتحكم فى « الطلب » على البضائع والخدمات ، والاعتبار الثانى : هو الاحساس المتزايد بسوء توزيع الدخل والممتلكات نتيجة للاقتصاد الحر .. ويقول أنه خلال سنوات الحرب ظهرت مدرسة للفكر تؤمن أن خير علاج لهذه الحالة انما هو وضع نظام شامل لاشراف الدولة على الموارد المختلفة ، حتى يكون هناك تخطيط مركزى لتوزيع انتاج الصناعة ، والاعتبار الثالث يجده البروفسور ميد فى الشعور المتزايد بالاسراف فى المنافسة ، الأمر الذى يظهر عندما يكون هناك اختلاف بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع .

وبعد أن استقر الرأى عنده على مبدأ التخطيط ، بحث البروفسور ميد طريقتين لتنفيذه ، الاولى : عن طريق استخدام نظام الاسعار ؟

والثانية : عدم استخدام هذا النظام ٠ وهو شـــديد الاعتراض على الطريقة الثانية ٠

والاقتصاد الموجه الذى يراد أن يستقل عن الاقتصـاد الدولى يقتضى سلوك عدة طرق بعضها معروف لنا من قبل ، والبعض الآخر ظهرت ضرورته فى الفترة الاخيرة ، وأهم هذه الطرق قيودالاستيراد؛ ومراقبة النقد الاجنبى ، الاولى تتضمن ترخيص الحكومة باستيراد كميات محددة من سلع خاصة ، والثانية ترخيص الحكومة باستخدام جميع العملات الاجنبية ، وارغام الشعب على تسليم كل مالـديه من عملات أجنبية مقابل الحصول على العملة القومية ٠٠ ولكى تصـــل الحكومة الى نظام خاص بتنظيم الاستيراد ، يجب عليها أن تضع نموذجا لتجارة الواردات التى تحتاجها الدولة ، بمراعاة تفضيل الاهم على المهم واعطائه الاسبقية ٠

وتلعب مراقبة النقد الاجنبى دورا هاما فى االتخطيط الجماعى ٠ حيث تترك التجارة والاموال فى أيدى الأفراد مع الخضوع للاشراف الحكومى ، ولكن تضع الحكومة نظاما للاشراف على النقد الاجنبى ، يتوجب عليها أن تضع خططا للدفع الاجنبى ، وأن تنفذ هذه الخطط عن طريق تحديد قيمة ذلك النقد ٠٠ ونظام مراقبة النقد الاجنبى له كثير من الجوانب الفنية التى لاغنى عن حذفها ٠

وفى عام ١٩٤٤ نشر سير « وليام بيفيردج » مقالا تحت عنوان «التوظف الكامل فى المجتمع الحر» ، وهـذا المقال يعتبر بمثابةدستور

شامل للمجتمع المخطط ، وكان اهتمامه موجها الى المحافظة على مستوى التوظف الكامل ، وكانت مقترحاته تتضمن تنظيما حكوميا شاملا للحياة الاقتصادية ، ويمكن تقسيمها الى النقط التالية :

١ ـ برنامج طويل الأجل لتخطيط النفقات العامة ، بما فى ذلك تنظيم الاستثمارات الخاصة والاعانات التى تقدم للمستهلكين .

٢ ـ اشراف الدولة على الصرف ، بما فى ذلك تأميم بنك انجلترا ، على أن يعمل نظام الصرف طبقا للسياسة المالية العامة التى تضعها الدولة .

٣ ـ الاشراف على مراكز الصناعة ، ويجب أن تقوم بهذا سلطة مركزية تضع خطة قومية للبلاد بأكملها .

٤ ـ توزيع العمل بطريقة منتظمة ، مع توزيع الاعمال حسب قدرات الأفراد ، وتشرف على هذه العملية ادارات خاضعة للحكومة

٥ ـ الاشراف الدائم على الاسعار ، ويختص بالاشراف على الاسعار ، السلع الضرورية ، والخدمات والمواد النادرة .

٦ ـ اشراف الدولة على التجارة الخارجية .

هيئة قناة السويس

مناقصة عامة

تعلن هيئة قناة السويس عن حاجتها لتوريد كابلات صلب طبقاً للشروط والمواصفات التى يمكن الحصول عليها من مقر الهيئة « إدارة التموين » بالإسماعيلية نظير مبلغ عشرة جنيهات مصرية لكل نسخة ويمكن إرسالها بالبريد مقابل مائتى مليم إضافية .

تقدم طلبات شراء المناقصة على ورقة دمغة فئة الخمسين مليما إلى إدارة التموين بالإسماعيلية .

تقدم العطاءات باسم السيد / رئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب (إدارة التموين) بالإسماعيلية فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٣/٦/١٩٦٢ مصحوبة بتأمين إبتدائى قدره ٢ ٪ من قيمة العطاء .

ولن يلتفت إلى العطاءات التى ترد بعد الموعد المحدد أو بدون تأمين أو لغير العنوان الموضح أعلاه .



١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج

تليفون : ٤٥٣٤٦ ـ ٤٥٤٠٥ ـ ٣١٦٢٥

العدد ٢٦٦ الثمن ٣